الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **11**

الجمعة، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس ..... (ليتوانيا)

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

تبادل الآراء الرفيع المستوى بشأن الحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لبرنامج عملها، ستجري اللجنة أولا تبادلا للآراء مع المدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، بما في ذلك بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دوراتها السابقة. وستعقب ذلك حلقة نقاش مع خبراء مستقلين ومسؤولين رفيعي المستوى في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، على النحو الذي رشحته المجموعات الإقليمية. وقد رشحت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقديم عرض.

وعقب تبادل وجهات النظر، تبدأ اللجنة المرحلة الثانية من عملها، أي المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة والنظر فيها.

ووفقاً للممارسة المتبعة، ستتركَّز مناقشاتنا خلال هذا الجزء من عملنا على المسائل المُحدَّدة التي تم تجميعها في إطار المجموعات المواضيعية السبع المتفق عليها: وهي "الأسلحة النووية" و "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" و "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)" و "الأسلحة التقليدية" و "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي" و "نزع السلاح والأمن الإقليميان" و "آلية نزع السلاح".

ويسرني الآن أن أرحب ترحيبا حارا بالمدير ونائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد أديديجي إيبو، والممثل البرازيلي الخاص لمؤتمر نزع السلاح، السفير فلافيو داميكو، ممثلا لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وسأعطي الكلمة أولا للمشاركين في حلقة النقاش للإدلاء ببياناتهم. وبعد ذلك، سننتقل إلى أسلوب غير رسمي لإتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة. وقد طلبت من أعضاء حلقة نقاشنا الإيجاز في بياناتهم من أجل إتاحة وقت كاف لنا لإجراء مناقشة تحاورية بشأن هذا الموضوع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وأعطي الكلمة الآن للمدير ونائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

السيد إيبو (مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأن أشيد بكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

إنني أُقدِّر حقا الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة اللجنة الأولى خلال هذا التبادل الرفيع المستوى للآراء بالنيابة عن الممثلة السامية. وحيث أن الممثلة السامية أدلت بملاحظات افتتاحية شاملة في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/78/PV.2)، سأمتنع عن تكرار تقييمها لحالة مختلف المسائل. غير أنني أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل كما وردت في مناقشات اللجنة حتى الآن.

ما فتئنا نسمع، طوال المناقشة العامة، شواغل بشأن تدهور البيئة الأمنية الدولية. واستطرادا، أعربت الدول عن أسفها للضغوط على هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقد أشار البعض إلى التهديد الكبير غير المقبول لاستخدام الأسلحة النووية، والذي يضاعفه إدخال تحسينات نوعية على المخزونات. وتم التأكيد أيضا على التحديات المستمرة للقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية باعتبارها مصدر قلق رئيسي لعدة وفود. ويشعر العديد من الأعضاء بقلق عميق إزاء الارتفاع الهائل في الإنفاق العسكري وتبعات ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، أمعنت الوفود النظر، خلال مناقشاتها بشأن مواضيع تتراوح من الفضاء الخارجي إلى الفضاء السيبراني ومن الذكاء الاصطناعي إلى التكنولوجيا الحيوية، في جدوى المعايير وأطر الحوكمة القائمة. وإجمالا، أثارت الدول بحق مسائل مهمة وذات صلة. أولا، هل يعمل النظام المتعدد الأطراف فعلا؟ ثانيا، هل هياكل الحوكمة مناسبة للغرض وما مدى فعاليتها في التصدي للتحديات الملحة التي يواجهها المجتمع الدولي؟ وإذ لا توجد إجابات بسيطة على تلك الأسئلة الحيوية، هناك مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها الأمن الجماعي الفعال، على النحو الذي أكَّدت عليه الخطة الجديدة للسلام – الثقة والتضامن والعالمية.

وكما تعلم الوفود، قدم الأمين العام رؤيته لخطة جديدة للسلام في موجز للسياسات يهدف إلى دعم الدول في أعمالها التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024. ويتضمن موجز سياسات الخطة الجديدة للسلام مجموعة من التوصيات من أجل نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية. ويحدد الأمين العام إجراءات ملموسة، على سبيل المثال، للتصدي للمخاطر الإستراتيجية والانقسامات الجيوسياسية ومنع نشوب النزاعات والعنف والبحث عن نهج جديدة للسلام ومجالات النزاع المحتملة. ومن الأهمية بمكان أن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ذات أهمية محورية لتلك الإجراءات. وتصف الخطة الجديدة للسلام بحق نزع السلاح بأنه أداة وقائية قوية أساسية لاستجابات السلام والأمن الشاملة. وتربط رؤية الخطة الجديدة للسلام بشكل مباشر نزع السلاح بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الاعتراف بالصلات بين نزع السلاح وحقوق الإنسان والعمل الإنساني وتمكين المرأة. ومن جانب الأمانة العامة، يسرنا أن الاستقبال العام للخطة الجديدة للسلام، ولا سيما عنصرها المتعلق بنزع السلاح، كان إيجابيا.

واستشرافا للمستقبل، سيكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 فرصة مهمة لمناقشة الأهمية الإستراتيجية لنزع السلاح من أجل تحقيق أهداف أوسع نطاقا للسلام والأمن والتنمية. ويحدونا الأمل في أن يوفر موجز سياسات الخطة الجديدة للسلام مادة مفيدة للتفكير تحقيقا لتلك الغاية. وفي نهاية المطاف، فإن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتحديات الراهنة لنزع السلاح والأمن الدولي، لكن الأمانة العامة موجودة بالتأكيد لتقديم الدعم. وأود أن أسلط الضوء على بضع أولويات موضوعية محددة لكي تنظر فيها الدول.

أولا، في الوقت الذي أصبح فيه خطر استخدام الأسلحة النووية أشد مما كان عليه منذ عقود، من الضروري أن تعزز الدول الأعضاء الحواجز التي تحول دون استخدام الأسلحة النووية، وأن تعجل بإحراز تقدم نحو القضاء عليها، وأن تدعم نظام عدم الانتشار للوقاية من طائفة متزايدة من التهديدات. إن نزع السلاح وعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة، ويلزم إحراز تقدم عاجل على كلتا الجبهتين. ويجب

السعي إلى المساءلة عن تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح إلى جانب تعزيز نظام عدم الانتشار، ولا سيما في مواجهة أوجه التقدم التكنولوجي.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن تعيد الدول الالتزام بالضرورات الإنسانية الحتمية التي تقوم عليها جهود نزع السلاح بغية تخفيض التكلفة البشرية للأسلحة. ووضع البشر في صميم جهود نزع السلاح أمر أساسي. ومن التكلفة البشرية للإنفاق العسكري غير المقيد إلى الخسائر الإنسانية المدمرة الناجمة عن التوسع الحضري المتزايد للنزاعات، يجب على الدول أن تعيد الالتزام بإنقاذ الناس من العنف. وهناك عدة إجراءات عملية يمكن أن تدعم ذلك الهدف. والدول مدعوة إلى تأييد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتنفيذه تنفيذا كاملا. ومن الأولويات الأخرى تحقيق عالمية المعاهدات التي تحظر الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية، مثل اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها. ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة تُخلِّف آثارا مؤلمة وموهنة على العديد من المجتمعات، وكثيرا ما تسفر عن معاناة إنسانية هائلة. ولذلك، يجب تعزيز الجهود الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لمكافحة تحويل وجهة تلك الأسلحة وانتشارها وإساءة استخدامها. فعلى سبيل المثال، تُحث الدول على النظر في تحديد أهداف على الصعيدين الوطني والإقليمي واتباع نُهج تشمل الحكومة بأسرها تدمج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مبادرات التنمية والحد من العنف.

ثالثا، ينبغي للدول أن تواصل تركيز اهتمامها على تسليح التكنولوجيات الناشئة وأخطار مجالات النزاع المحتملة. فالتقنيات تتطور بسرعة الضوء. ويجب علينا أن نحرص على اتخاذ إجراءات بمعدل متناسب مع الظروف. وعلى وجه التحديد، يجب أن ننظر في كيفية معالجة امتداد النزاعات والأعمال العدائية إلى الفضاء السيبراني، بالبناء على التقدم الملموس الذي أحرز من خلال الجمعية العامة. ويجب علينا أن ننظر في كيفية منع نشوب النزاعات في الفضاء الخارجي بوضع معايير وقواعد ومبادئ دولية للتصدي للتهديدات من خلال كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بنزع السلاح. ويجب علينا أن ننظر في كيفية حظر منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، بالبناء على التقدم المحرز في المناقشات المتعددة الأطراف تحت رعاية الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ويجب علينا أن نعالج الآثار المترتبة على السلام والأمن للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك من خلال وضع معايير وقواعد ومبادئ حول تصميمها وتطويرها واستخدامها.

رابعا وأخيرا، من العناصر الأساسية لتحقيق تلك الأهداف وغيرها من الأهداف المشتركة وجود آلية فعالة وجيدة الأداء لنزع السلاح. ومن الأهمية بمكان أن تنظر الدول في تنشيط جميع عناصر آلية نزع السلاح بغية تعظيم دور كل منها. وسيكون إنشاء عملية حكومية دولية لمناقشة كيفية تحقيق هذا الهدف نقطة انطلاق جيدة.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أتطرق إلى الموضوع التقليدي الخاص بمتابعة القرارات والمقررات التي اتُّخذت في الدورة السابقة للجنة وعرض تقارير الأمين العام. وتماشيا مع الممارسة المتبعة مؤخرا، سأمسك عن تقديم سرد مفصل لآراء الدول الأعضاء المُقدمة تلبية لطلبات الجمعية العامة، والتي ستُعرَض في موقعنا على شبكة الإنترنت في مرفق لهذا البيان. وأود ببساطة أن أسلط الضوء على بضع ملاحظات رئيسية.

بالنسبة للدورة الثامنة والسبعين، قُدِّم 15 تقريرا للأمين العام إلى اللجنة الأولى عملا بقرارات تتضمن ولاية طلب معلومات أو آراء من الدول الأعضاء. ويتضمن اثنان من تلك التقارير معلومات مقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنفقات العسكرية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وبلغ عدد الردود المقدمة على صكوك الشفافية هذه هذا العام 59 ردا، و 55 ردا، على التوالي، أي بزيادة قدرها أكثر من 20 ردا لكلا الصكين مقارنة بالعام الماضي. غير أن مستويات

الاستجابة لتلك الطلبات للحصول على آراء الدول الأعضاء، بما في ذلك من مقدمي قرارات تحديد الولايات والمشاركين في تقديمها، لا تزال متدنية ومخيبة للآمال. وينطبق ذلك بصفة خاصة على التقارير التي تتناول مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولا تزال التقارير التي تصدر لأول مرة تستثير أعلى مستويات الاستجابة. وفي هذا العام، حظي تقرير الأمين العام عن برنامج العمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي بأكبر عدد من الاستجابات – 37 إجمالاً، بما في ذلك 31 دولة من الدول المشاركة في تقديم قرارات تحديد الولايات. غير أنه بالنسبة لغالبية التقارير، كانت التقارير تحوم حول نفس العدد المنخفض في دورات متتالية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أدعو الوفود إلى التفكير مليا في نوع التقارير التي من شأنها أن تُيسِّر المناقشات الموضوعية على أفضل وجه والنوع الأمثل من المعلومات التي يمكن تقديمها. وتقف الأمانة العامة على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم الدول في ذلك الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للبرازيل لدى مؤتمر نزع السلاح، ممثلا لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد داميكو (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أشارك في هذا التبادل المفيد للآراء اليوم بالنيابة عن الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن ثمَّ، سأشدد على وجهات النظر الرئيسية للوكالة بشأن الاتجاهات السائدة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ولا تزال أهمية ووجاهة تعددية الأطراف والقانون الدولي أمرا لا جدال فيه. وعلى الرغم من أن أقلية قد تكون لديها تحفظات، فإن الأغلبية الساحقة تؤيد بشدة إنشاء هياكل حوكمة عالمية مرنة وفعالة. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة واضحة إلى استجابات منسقة لمعالجة أهم المسائل العالمية، التي تشمل نزع السلاح وعدم الانتشار، من خلال المنظمات المتعددة الأطراف، مع تفضيل قوي للأمم المتحدة بوصفها المحفل المناسب للقيام بذلك. وهذا أمر نؤمن به بشدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد انقضى أكثر من خمسة عقود منذ إرساء القاعدة الدولية التي أنشأت المناطق الخالية من الأسلحة النووية والتي كان لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو، دورٌ رائدٌ في تنفيذها. ومع ذلك، لا بد من التشديد على أن تلك القاعدة الدولية تكتسي أهمية أكبر بالنظر إلى البيئة الأمنية العالمية الراهنة. ويشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية جهدا إقليميا يرمي إلى تعزيز النظم العالمية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وبالتالي توطيد المساعي الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، تمثل البروتوكولات الملحقة بالمعاهدات المنشئة لهذه المناطق آلية تعهدت من خلالها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزام الملزم قانونا باحترام مركز تلك المناطق بوصفها مناطق خالية من السلاح النووي وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأطراف في تلك المعاهدات. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تدخل الدول الحائزة للأسلحة النووية في حوار مثمر مع جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية بغية تنقيح عمليات التوقيع والتصديق المعلقة، فضلا عما يسمى بإعلاناتها التفسيرية للبروتوكولات التي تكون فيها تحفظات من الناحية العملية.

وكما ذكرت سابقا خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/78/PV.9)، افتتحت الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤخرا آلية حوار مع الاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن إعلاناتها التفسيرية بغية التوصل إلى حل دائم ومقبول للأطراف يسهم في توفير ضمانات أمنية كاملة لا لبس فيها لدول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي العام الماضي، أعلن الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اعتزام الدول الأعضاء في المنطقة أن تقدم إلى اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن

إجراء دراسة شاملة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية من جميع جوانبها. إننا مقتنعون بأن هذه الدراسة ستعزز إلى حد كبير التحقيق الكامل لمبادئ وأهداف المعاهدات القائمة المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بينما تقدم أيضا دعما حاسما لإنشاء مناطق جديدة في الأماكن التي تحتاج إليها. وعلى الرغم من أن مشروع القرار المذكور لم يقدم هذا العام، فإن الأعضاء في المنطقة سيواصلون العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المبادرة. ومع وضع ذلك الهدف نصب أعيننا، وفي ضوء فرصة العمل المتاحة مع نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد إيبو، نتوق إلى تلقي دعم إضافي للمشاركة في حوار مثمر لصياغة مشروع قرار يوائم على أفضل وجه مصالح جميع الدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية مع الولاية المطلوبة للنجاح في إنجاز تلك الدراسة الشاملة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تماشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية مع الأعضاء في فريق الخبراء من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

علقت الجلسة الساعة 15/25 واستؤنفت الساعة 15/50.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن جميع الوفود، أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع المشاركين في حلقة النقاش على مشاركتهم، وإلى المدير ونائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح السيد إيبو، والسفير فلافيو داميكو، ممثل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على وجودهم معنا عصر هذا اليوم.

البنود من 90 إلى 106 من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبدأ اللجنة الآن المرحلة الثانية من عملها، أي المناقشات المواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة والنظر فيها. وستجري المناقشات المواضيعية من اليوم 13 تشرين الأول/أكتوبر إلى يوم الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر، أي ما مجموعه 13 جلسة.

ووفقاً للممارسة المتّبعة، ستركّز المناقشة خلال هذا الجزء من عملنا على مسائل محددة مجمعة في إطار المجموعات المواضيعية السبع المتفق عليها. وأود أن أذكر جميع الوفود بأن الوقت المحدد للبيانات خلال الجزء المواضيعي هو خمس دقائق عند التكلم بصفة وطنية وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود. ويوجد 91 وفداً مدرجاً في قائمة المتكلمين. وتماشياً مع الجدول الزمني الإرشادي لمناقشاتنا المواضيعية، تتناول اللجنة الآن مجموعة "الأسلحة النووية".

السيدة دانوتيرتو (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن قلقها إزاء التهديد الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية على البشرية. وتعرب الحركة عن قلقها إزاء التحديث المطّرد للأسلحة النووية، والتحسينات المستمرة في الأسلحة النووية الموجودة، واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، بما في ذلك وسائل إيصال جديدة. ويساور الحركة القلق أيضاً لأن الحوار الاستراتيجي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ظلّ محدوداً. وتحيط حركة عدم الانحياز علماً بتمديد معاهدة ستارت الجديدة إلى غاية عام 2026. وتدعو إلى تجديد الالتزامات المتفق عليها في إطار المعاهدة. وتدعو الحركة بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال لالتزاماتها وتعهداتها القانونية على وجه الاستعجال وإلى إزالة أسلحتها النووية إزالة تامة بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دولياً. وريثما تتم إزالتها إزالة تامة، يجب أن يبرم صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانوناً باعتباره مسألة ذات أولوية قصوى لإعطاء ضمانات فعالة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وشددت حركة عدم الانحياز على أن نزع السلاح النووي، باعتباره أولوية قصوى حددتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى

بشأن نزع السلاح والتزاماً قانونياً متعدد الأطراف، لا ينبغي أن يُرتهن بتدابير بناء الثقة أو بجهود نزع السلاح الأخرى. وركزت أيضاً على أن تدابير الحد من المخاطر النووية لا يمكن أن تكون بديلاً عن نزع السلاح النووي. وترحب الحركة بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي وتحيط علماً بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتلتزم دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والموقعة عليها التزاماً تاماً بتنفيذها وتشارك مشاركة بناءة في الأعمال التحضيرية لاجتماع الدول الأطراف الثاني.

وتقر دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالدور الحيوي للمعاهدة في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إن دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إبداء الإرادة السياسية لتمكين المؤتمر الحادي عشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من التوصل إلى توصيات ملموسة نحو تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار. وقد شاركت دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على نحو بنّاء في الدورة الأولى للجنة التحضيرية وانخرطت فيها بهمة، وتتطلع إلى الدورتين المقبلتين للجنة التحضيرية بغية عقد مؤتمر استعراضي ناجح في عام 2026. ويساور دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار القلق أيضاً لأن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلاً عن بعض الدول غير الحائزة لها، قد زادت من أهمية الأسلحة النووية في مذاهبها وسياساتها ومواقفها الأمنية والنووية، وهو ما لا يتسق مع نص المعاهدة وروحها وأهدافها. وتؤكد دول الحركة الأطراف في المعاهدة من جديد على الحاجة الملحة إلى مساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التزاماتها بنزع السلاح بموجب المعاهدة من خلال وضع نقاط مرجعية وإجراءات ملموسة وقابلة للقياس ومحددة زمنياً بشأن نزع السلاح النووي مع تحديد مواعيد نهائية.

وترحب حركة عدم الانحياز بعقد الجلسات الثلاث للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عملاً بالمقرر 546/73. وتواصل الحركة دعوة جميع دول المنطقة، دون استثناء، إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر والتفاوض بحسن نية والوصول بهذه المفاوضات إلى وضع معاهدة ملزمة قانوناً بشأن إنشاء تلك المنطقة. وتكرر حركة عدم الانحياز تأكيد دعمها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وريثما تُنشأ تلك المنطقة، فإن الحركة تطالب إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يعلن عن نيته القيام بذلك، بالتخلي عن حيازتها للأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وإخضاع جميع مرافقها النووية على وجه السرعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والقيام بأنشطتها المتصلة بالمجال النووي بما يتفق مع نظام عدم الانتشار. وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها البالغ إزاء حيازة إسرائيل لقدرات نووية، والتي تشكل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتدين إسرائيل لاستمرارها في تطوير الترسانات النووية وتكديسها. فلا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تستمر فيها اختلالات هائلة في القدرات العسكرية، ولا سيما من خلال حيازة الأسلحة النووية، مما يسمح لطرف واحد بأن يهدد جيرانه والمنطقة. وسيكون لهذا التطور آثار سلبية خطيرة محتملة على الأمن في المنطقة، فضلاً عن أثره على موثوقية النظام العالمي لعدم الانتشار.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد اعتقادها الراسخ بأن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تقوض حق الدول غير القابل للتصرف في حيازة المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أو في الحصول عليها أو استيرادها أو تصديرها. وتؤكد الحركة من جديد على حق كل دولة غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها. وتسلم الحركة بأن المسؤولية عن السلامة والأمن النوويين تقع على عاتق فرادى الدول. وينبغي تنفيذ أي معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف في مجال الأمن النووي والاتفاق عليها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشدد الحركة أيضاً على أهمية

تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي لها، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي.

وفي إطار هذه المجموعة، قدمت حركة عدم الانحياز مشروع القرار A/C.1/78/L.8، المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013"، بغية استكمال القرار السنوي بشأن ذلك الموضوع، وآخره القرار 77/47. وتقدّر حركة عدم الانحياز تأييد جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار وتظل ملتزمة بالتعاون من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تبيّن المناقشة الحالية بشأن مسألة الأسلحة النووية التحديات الطويلة الأمد والناشئة على جبهات متعددة. والرابطة على اقتناع بأن أفضل طريقة لمعالجة نزع السلاح النووي وعدم انتشاره هي بتعزيز تعددية الأطراف والتعاون، مع وفاء جميع البلدان بالتزاماتها وتعهداتها بكل مسؤولية. وتؤيد الرابطة الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولا تزال القلق يساور الرابطة إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية والمخاطر غير المقبولة التي يشكلها استمرار وجودها. وتؤكد الرابطة من جديد أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها والتهديد باستخدامها.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتؤكد مجددا اعترافها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وننوه بالانعقاد الحديث للدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2026. ولا بد من توفر الإرادة السياسية القوية لدى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للحفاظ على مصداقية المعاهدة وسلامتها. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال نزع السلاح بالقيام بأعمال وإصدار تقارير قابلة للقياس ومحددة زمنيا، مما ييسر المشاركة البناءة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وريثما يتم القضاء المبرم على الأسلحة النووية، تؤكد الرابطة من جديد موقفها الجماعي المناهض للتجارب النووية وتواصل التشديد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون تأخير. وما برحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تدعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن لكي تدخل حيز النفاذ.

تعتبر رابطة أمم جنوب شرق آسيا معاهدة حظر الأسلحة النووية اتفاقا تاريخيا يسهم في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ويكمل الصكوك الأخرى القائمة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونحيط علما بأن الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية سيعقد في وقت لاحق من هذا العام. وتماشيا مع ذُكر آنفا، تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا خطة الأمين العام لنزع السلاح بوصفها خطوة شاملة للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار بطريقة ملموسة وشاملة ومتكاملة. وتحيط الرابطة علما بخطة الأمين العام الجديدة للسلام، والتي تحدد رؤيته للجهود المتعددة الأطراف في سبيل إحلال السلام والأمن، استنادا إلى القانون الدولي، من أجل عالم يمر بمرحلة انتقالية.

نود أن نشدد على ضرورة تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة وملزمة قانونا واعتمادها سياسة عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، والتقليل من خطر الاستخدام غير المقصود والعرضي لهذه الأسلحة والقضاء عليها، إلى أن يتم القضاء المبرم على الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم التزاما قاطعا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وداخل المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

تؤكد مجددا رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن لكل دولة الحق في الاستخدام الآمن والسلمي للتكنولوجيا النووية، ولا سيما من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ونؤكد مجددا التزامنا بتعزيز تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما من خلال تنفيذ الترتيبات العملية لعام 2019 بشأن التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، والسلامة والأمن والضمانات النووية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة.

تؤيد الرابطة كل جهد يُبْذل لإنشاء وتعزيز دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإسهامها في النظم العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك في الشرق الأوسط. ونؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، كما ورد في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق المحيط الأطلسي. ونود أن نتشاطر معكم مواصلة اللجنة التنفيذية لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا استكشاف إمكانية السماح لفرادى الدول الحائزة للأسلحة النووية الراغبة في التوقيع والتصديق على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بدون تحفظات، وتقديم تأكيد رسمي خطي مسبق بذلك الالتزام بالمضي قدما في التوقيع. ونرحب بأي دول حائزة للأسلحة النووية مستعدة للقيام بذلك. وما زلنا ملتزمين بمواصلة العمل مع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بمن فيها الدول التي لديها تحفظات، وبتكثيف جهود جميع الأطراف بغية حل جميع المسائل المعلقة، وفقا لأهداف ومبادئ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وستقدم رابطة أمم جنوب شرق آسيا قرارها المستكمل بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في إطار بند جدول الأعمال المعنون "نزع السلاح العام الكامل"، وتعوّل على دعم الدول الأعضاء في ذلك الصدد. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة بمواصلة تعزيز وتنفيذ معاهدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا من خلال خطة العمل للفترة 2023-2027 مع التزام متجدد وتركيز أقوى على القيام بعمل ملموس.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالعمل المهم الذي تقوم به اللجنة الأولى في تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية في سبيل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة للجميع.

السيد سانشيز كيسليتش (المكسيك) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن الدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ما برحنا نشعر بقلق بالغ إزاء وجود تسع دول ما زالت تمتلك زهاء 13 000 سلاح نووي. والعديد من تلك الأسلحة في حالة تأهب قصوى وجاهزة للإطلاق في غضون دقائق. وتؤدي هشاشة السياق الدولي الراهن إلى تفاقم مخاطر استخدام تلك الأسلحة. وهذا يؤكد الطبيعة المحفوفة بالمخاطر للحالة النووية الراهنة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين للجميع.

إن أي استخدام للأسلحة النووية يلحق دمارا عشوائيا وموتا وتشريدا، فضلا عن إلحاق أضرار عميقة طويلة الأجل بالبيئة والنظم الإيكولوجية والتنمية المستدامة، ويؤثر على الاقتصاد العالمي والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة، بما في ذلك التأثير غير المتناسب على النساء والفتيات.

لا يمكن معالجة العواقب الكارثية لأي تفجيرات للأسلحة النووية معالجة كافية. وبالتالي من شأن ذلك أن يتجاوز الحدود الوطنية ويرتب آثارا خطيرة على مستقبل البشرية. وقد أظهرت التجربة السابقة لاستخدام الأسلحة النووية واختبارها عواقب إنسانية وبيئية غير مقبولة بسبب قدرتها التدميرية الهائلة وطابعها العشوائي. وفي ذلك الصدد، يجب أن يكون منع تلك العواقب في صميم جهودنا الجماعية لتحقيق عالم خال

من تلك الأسلحة والإبقاء عليه. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن من مصلحة جميع الدول أن تشارك في مناقشات بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية لزيادة توسيع نطاق التفاهم وتعميقه. ونرحب باستمرار مشاركة للجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني بشأن تلك المسألة.

وعلاوة على ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التهديدات باستخدام الأسلحة النووية، المتأصلة في مذاهب الردع، وجعل الإشارات إلى إمكانية استخدام الأسلحة النووية أمرا عاديا، وزيادة الخطاب النووي. وندين إدانة قاطعة أي تهديدات نووية بغض النظر عن الظروف. ونشدد على أن أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ونرفض استخدام الأسلحة النووية كأدوات للسياسة والإكراه والتخويف وتصعيد التوترات، وذلك عن الصحة المفترضة للمذاهب القائمة على التهديد بالاستخدام الفعلي للأسلحة النووية والقيمة الأمنية المزعومة للردع النووي.

نؤكد من جديد أن إنشاء نظام ملزم قانونا بشأن حظر الأسلحة النووية من التدابير الضرورية والفعالة لمنع سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي. ويشكل الحظر خطوة أساسية نحو إزالة الأسلحة النووية اللازمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وصونه على نحو شفاف ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، وذلك تماشيا مع أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ودعما للقانون الإنساني الدولي.

نحن مقتنعون أيضا بأن الحظر الكامل للأسلحة النووية أنجع وسيلة قانونية لمنع الانتشار، وبالتالي فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تجسيد لهذا الهدف. وبوصفنا دولا ملتزمة التزاما تاما بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نواصل التنفيذ الكامل لالتزاماتنا، والامتثال لمسؤولياتنا واتفاقاتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبموجب المعاهدات التكميلية الأخرى، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهي أمثلة على الالتزام الكامل للعديد من المناطق بنزع السلاح النووي؛ ومعاهدة حظر الأسلحة النووية نفسها.

نسلِّم بأن الأغلبية العظمى من الأطراف في معاهدة عدم الانتشار توافق على أن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يكمن في القضاء التام عليها. وإلى أن يتم القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية، يجب على جميع الدول النووية والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف كان.

وفي ذلك الصدد، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على مضاعفة جهودها من أجل التنفيذ الكامل والعاجل للالتزام المتعلق بنزع السلاح النووي الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن الإجراءات والالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار. ولا بد من الوفاء الكامل بالتعهد القاطع بإزالة الترسانات.

وإننا نحثّ جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك دون تأخير ودون شروط مسبقة. وندعو جميع الدول إلى أن تنخرط بصورة تعاونية في إطار المعاهدة وأن تعمل معنا دعماً لهدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونشجع جميع الدول على حضور الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

وإيماناً منا بالقوة التحويلية للتعاون والعمل الدبلوماسي، فإننا نثق بأن إيجاد جبهة موحدة مناهضة للأسلحة النووية يمكن أن يعالج الشواغل الجماعية ويصوغ حلولاً مفيدة للسلام العالمي. وإننا ملتزمون التزاماً تاماً بتحقيق تلك الأهداف من خلال تعددية الأطراف.

السيد فولر (بليز) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تشعر الجماعة الكاريبية بقلق بالغ لأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على الرغم من نواياها المعلنة، لم تحرز تقدماً في مجال نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، تقوم بعض البلدان بتحديث

منظومات أسلحتها النووية وتطوير أسلحة جديدة وإطلاق تهديدات جديدة. وتحث الجماعة الكاريبية جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول الحائزة لهذه الأسلحة وحلفائها على إعادة تأكيد ضماناتها للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استخدام تلك الأسلحة. وإننا ندعو تلك الدول إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية واستئناف اتخاذ خطوات جادة وفعالة نحو عدم الانتشار ونزع السلاح النووي من خلال نزع السلاح الشفاف والكامل والقابل للتحقق.

ونحثّ الأعضاء على مضاعفة جهودهم في مؤتمر نزع السلاح لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونعتقد أن تدابير الحد من المخاطر النووية غير كافية. والمعيار المقبول لعالم ينعم بالسلامة والأمن هو نزع السلاح النووي الكامل.

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي. وعلى الرغم من فشل المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء، فإننا نحثّ جميع الدول الأطراف على النظر في الوفاء طوعاً بالالتزامات الواردة في المشروع النهائي للوثيقة. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الأعضاء إلى مضاعفة جهودهم لضمان اعتماد توصيات ملموسة وفعالة بشأن نزع السلاح في المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر.

وإذ تضع الجماعة الكاريبية في اعتبارها أن وجود الأسلحة النووية واختبارها، وكذلك التهديد باستخدامها، يعرضنا جميعاً للخطر، فإنها تشدد على أن الإرادة السياسية القوية من جانب كل واحد منا ستهيئ البيئة المواتية لأمننا جميعاً. وينبغي ألا يُدرَج أبداً تكديس الأسلحة النووية أو اختبارها أو التهديد باستخدامها في العقيدة الأمنية للدول. إن تعزيز الردع النووي أو الاعتماد عليه كاستراتيجية أمنية لا يؤدي إلا إلى إدامة الفكرة الخاطئة القائلة بأننا أكثر أماناً من خلال ضمان التدمير المتبادل. ترفض الجماعة الكاريبية ذلك النهج وتُذكِّر بأن مجرد وجود الأسلحة النووية لا يزال يمثل خطراً غير مقبول على الناس والكوكب على حد سواء.

ولهذا السبب، تدعم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي دخلت حيز النفاذ في عام 2021. وترحّب الجماعة الكاريبية بالاجتماع الأول للدول الأطراف، الذي عقد في حزيران/يونيه 2022، وتتطلع إلى العمل في إطار خطة العمل المعتمدة في الاجتماع. وجميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية هي إما أطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية أو موقعة عليها أو في سبيلها إلى الانضمام إليها. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى عقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في المعاهدة المقرر في وقت لاحق من هذا العام.

إن دول الجماعة الكاريبية، بوصفها أطرافاً في معاهدة تلاتيلولكو، تفخر بأن تكون جزءاً من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان – وهي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وما زلنا ملتزمين بضمان أن تظل الأمريكتان منطقة سلام وأن نتمكن إلى أقصى حد ممكن من حماية أمن ورفاه مواطنينا من الدمار الذي لا حصر له الذي قد ينجم عن أي تفجير نووي في المنطقة.

ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لاستنكار الإنفاق المفرط وغير المعقول على الأسلحة والمنظومات النووية، إذ تواصل البلدان زيادة الإنفاق على ترساناتها النووية، بما في ذلك من أجل تحديثها وتجديدها مخالفة بذلك التزاماتها بنزع أسلحتها وإخراجها من الخدمة وتدميرها. ووفقاً للأبحاث، أنفقت الدول المسلحة نووياً ما يقرب من 82 بليون دولار في عام 2021، وحوالي 89 بليون دولار في عام 2022، على ترساناتها النووية. وهنالك تريليونات تُخصَّص في الميزانيات لأعمال التحديث.

ومن ناحية أخرى، لا تزال الأهداف والتعهدات الإنمائية غير مُحقَّقة، وأهداف التنمية المستدامة تعاني من نقص في التمويل، والتمويل المناخي غير كافٍ. وتكرر الجماعة الكاريبية مرة أخرى دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتغيير دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية وتوجيه التمويل بدلاً من ذلك إلى السياسات التي تركز على الوقاية والسلام والتنمية المستدامة. ولا شك في أن الاستثمار في تلك المجالات سيوفر ضمانات أمنية أكبر للجميع.

وتنظر الجماعة الكاريبية أيضاً إلى حتمية نزع السلاح النووي من المنظور الإنساني. إن عواقب اختبار الأسلحة النووية أو استخدامها أو تفجيرها عمداً أو دون قصد لا تحصى. ولا يزال هناك اليوم الكثير من الناس الذين عانوا وما زالوا يعانون من آثار هذا الاختبار والاستخدام. وقد لا نعرف أبداً، إلى حد ما، الأثر الكامل الذي أحدثه اختبار الأسلحة النووية واستخدامها على بيئتنا والآثار المتتالية علينا على مر الأجيال. وتعتقد الجماعة الكاريبية أنه ينبغي أن تكون هناك مساءلة واجبة من أجل الضحايا وتؤيد الالتزامات الإيجابية المترتبة على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ختاماً، تنضم الجماعة الكاريبية إلى الأمين العام في دعوة الدول إلى "إعادة الالتزام بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإنهاء تآكل نظام نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة" (A/78/PV.4. صفحة 3). وأؤكد مجدداً معارضة الجماعة الكاريبية المطلقة لتطوير الأسلحة النووية ونشرها واختبارها وتحديثها واستضافتها واستخدامها. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، لأن هذه الأسلحة لا تؤدي إلا إلى الانتقاص من السلام والأمن الدوليين. وهذا ليس أمراً مثالياً فحسب، بل هو أيضاً شرط مسبق كي ننفذ حقاً أي ضمان للسلام والأمن لشعوب أممنا المتحدة.

السيد حمود (الأردن): السيد الرئيس، أود بداية أن أُعرب عن تضامن المجموعة العربية مع بيان حركة عدم الانحياز.

تعيد المجموعة العربية تأكيد مواقفها المبدئية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وما تمثله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من حجر الزاوية في منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار. وتزداد أهمية التشديد والالتزام بهذه المنطلقات الأساسية، لا سيما في ظل ما يشهده عالمنا اليوم من توترات وتجاذب جيوسياسي بالغ الخطورة، وكذلك التآكل المستمر في الاتفاقيات الثنائية حول ضبط التسلح وتقليص الترسانة النووية.

وتعرب المجموعة عن رفضها استمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه، بجانب سعي بعض الدول إلى تطوير وزيادة أسلحتها النووية كمّاً وكيفاً، فضلاً عما يتعلق بترتيبات التشارك النووي في ظلّ ما تمثّله من تعارضٍ مع روح ومقاصد معاهدة حظر الانتشار النووي. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة على ضرورة التخلص الكامل من الأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وبشكل خاضع للتحقق الدولي.

وتنوه، في هذا الصدد، بأنه مع التسليم بإيجابية تدابير بناء الثقة وخفض مخاطر الأسلحة النووية، فهي ليست بديلاً عن الهدف الرئيسي والمتوافق عليه دولياً، بالقضاء على الأسلحة النووية عبر اتفاق قانوني ملزم يتم التفاوض عليه دون تأخير في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ومن هذا المنطلق، تُعرب المجموعة العربية عن أسفها لفشل مؤتمر المراجعة للمرة الثانية على التوالي في التوصل إلى وثيقة ختامية، وتدعو إلى ضرورة العمل على إنجاح مؤتمر المراجعة الحادي عشر من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة تتضمن إجراءات واضحة لتعزيز مصداقية واستدامة المعاهدة من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها. كما تُعرب المجموعة عن القلق نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدّم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي، وهو الفشل المتكرر في الالتزامات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار للأعوام 1995 و 2000 و 2010.

حيث تتنصل الدول النووية من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية. ومن ناحية أخرى، تؤكد المجموعة على ما تمثله معاهدة حظر الأسلحة النووية التي شاركت المجموعة في المفاوضات الخاصة بها بفعالية من أهمية في مجال نزع السلاح، وهو ما يضع الأسلحة النووية في مكانتها المنطقية كأسلحة تتعارض حيازتها واستخدامها أو حتى التهديد باستخدامها مع أبسط قواعد القانون الدولي إلى جانب ما تمثله من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

وإنما تدفع في اتجاه استكمال تحقيق أهدافها وصولا لعالم خال من الأسلحة النووية.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه المجموعة على أهمية دعم الجهود الدولية المبذولة لتعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات المتعددة الأطراف الخاصة بنزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإنها تؤكد على المسؤولية الخاصة للدول النووية وفقا للخطوة العاشرة من خطة عمل مؤتمر االاستعراض للعام 2010 إزاء المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك في تشجيع دول الملحق الثاني على الانضمام، وخاصة تلك التي لم تنضم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتستمر في تشغيل منشآت نووية خارج نظام الضمانات الشاملة، وكذلك الدول الأعضاء في المعاهدة والتي تشغل منشآت نووية مخالفة لأحكام معاهدة عدم الانتشار. كما تدعو المجموعة العربية إلى ضرورة مواصلة الجهد المبذول من أجل تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والتي مضى على توقيعها أكثر من 25 عاما.

ونؤكد على أن مسؤولية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية دولية التزمت المجموعة العربية بنصيبها فيه، ويتبقي التزام الأطراف الأخرى بذلك وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم الانتشار على المحك. وتشدد المجموعة على ضرورة اتخاذ خطوات عملية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه مشروع القرار العربي (A/C.1/78/L.2) السنوي، المعنون "مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، ويحظى بتأييد عبر إقليمي واسع.

وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء الخطر الأمني المستمر جراء مواصلة إسرائيل رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة وترفض إخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعيد التأكيد على أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط يمثل انتكاسة خطيرة، ويعرقل التقدم ليس فقط في مجال منع الانتشار النووي، وإنما أيضا في مسار تحقيق السلام والأمن، لا سيما في ضوء الفشل المتكرر في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة عن مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانشار للعامين 2000 و 2010. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة العربية بانعقاد الدورات الثلاث لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وترحب بانعقاد الدورة الرابعة المقبلة للمؤتمر برئاسة ليبيا في الشهر المقبل، وتحث الدول المدعوة للمشاركة على مواصلة المناقشات البناءة.

ختاما، تدعو المجموعة العربية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، وتؤكد على ضرورة مراعاة التوازن بين أركان المعاهدة الثلاثة.

السيد محمود (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية. تؤيد المجموعة البيان الذي أُدلى به في وقت سابق اليوم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الأسلحة النووية تمثل تهديداً وجودياً خطيراً للبشرية. وإذا استمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في امتلاك أسلحة الدمار الشامل تلك وتحديثها، فلا يمكن ضمان أمننا الجماعي. ولذلك، ترحب المجموعة بالقرار 34/73 وتشدد على أهميته بوصفه جزءا لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وتؤيد المجموعة الأفريقية مبدأ النزع الكامل للسلاح النووي باعتباره شرطا مسبقا لصون السلم والأمن الدوليين. وتصر المجموعة على أن تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ينبغي أن يكون الهدف العام للأمم المتحدة. وتود المجموعة أن تعرب عن بالغ قلقها إزاء معارضة الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية وفقاً لالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نشدد على أن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار يتوقف على الامتثال الصارم لأركانها الثلاث – نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، تشعر المجموعة الأفريقية بخيبة أمل شديدة لفشل مؤتمر آخر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، والذي

لم يتمكن من إحراز أي تقدم بشأن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها. وكان مؤتمر الاستعراض العاشر للأطراف فرصة للدول الحائزة للأسلحة النووية لتعيد تأكيد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار وإنقاذ البشرية من إمكانية حدوث عواقب إنسانية مدمرة لتفجير نووي أو حرب نووية. ومن هذا المنطلق نجدد، نحن، المجموعة الأفريقية، التزامنا بعالم خال من الأسلحة النووية ونعرب عن خيبة أملنا إزاء الإخفاقات المتتالية غير المسبوقة لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار.

إن الفشل المستمر لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار يقوض مصداقية المعاهدة، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على البشرية والبيئة. ومن الجدير بالذكر أيضا أن استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في تكديس وتحديث الترسانات النووية والاستمرار في استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها في المذاهب العسكرية والأمنية، وكذلك التقاسم النووي والضمانات النووية الموسعة، تنتهك نص معاهدة عدم الانتشار وروحها وغرضها.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا على الدور المحوري الذي تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك مساهمتها في معالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. وفي هذا السياق، تظل المجموعة الأفريقية ملتزمة بمعاهدة بليندابا، التي تعيد تأكيد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتحظر وضع واختبار الأجهزة المتفجرة النووية في الأراضي الأفريقية كلها.

وتكرر المجموعة الأفريقية الإعراب عن قلقها العميق إزاء عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات الواردة في قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وعلى نفس المنوال، تشير المجموعة الأفريقية إلى عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملا بالمقرر 546/73.

وتشدد المجموعة الأفريقية أيضاً على أهمية استمرار احترام الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتشدد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد من خلال الدعم والتعاون التقنيين، وكلك تعظيم استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتدعو المجموعة الأفريقية إلى إدراج اعتبارات إنسانية حاسمة في جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية في الدورة الحالية. وتلاحظ المجموعة الخطوات الكبيرة التي قطعتها الدول وتواصل دعوة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على صحة البشر والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، في جملة أمور، فضلا عن اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لتفكيك تلك الأسلحة والتخلص منها.

ولا تزال الإزالة الكاملة للأسلحة النووية الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي هذا السياق، تعيد المجموعة التأكيد على الحاجة الملحة إلى خلو كوكبنا من الأسلحة النووية لأن وجودها يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وتهديدا وجوديا للبشرية.

وتؤيد المجموعة الأفريقية مبدأ النزع الكامل للسلاح النووي باعتباره شرطا مسبقا لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تُذكِّر المجموعة الأفريقية ببدء النفاذ التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية، التي تحظر، على سبيل المثال لا الحصر، استحداث الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى وتجريبها وصنعها وحيازتها وامتلاكها وتكديسها. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالأعمال التحضيرية للاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية المقرر عقده في نيويورك في الفترة الممتدة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر. وتؤكد المجموعة من جديد أيضا دعمها لخطة عمل فيينا التي اعتُمدت لتيسير التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وأهدافها.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعيد التأكيد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعتقد

المجموعة أن المعاهدة تبعث على الأمل في وقف مواصلة تحديث الأسلحة النووية وتطويرها أو انتشارها الرأسي والأفقي، مما يسهم بالتالي في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتدعو المجموعة المجتمع الدولي إلى تجديد دعمه لتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتشجع جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد هانسن (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان التالية: مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وآيسلندا وأندورا وموناكو وسان مارينو.

تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي في التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحفاظ عليها، التي تظل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والأساس الضروري للسعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة وعنصرا هاما في تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية، بالإضافة إلى الترويج لتحقيق عالميتها وتعزيز تنفيذها. ونؤكد من جديد دعم الاتحاد الأوروبي القوي والراسخ والمتواصل لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وسيواصل تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن والموضوعي والكامل لخطة عمل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره المحددة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010.

ويأسف الاتحاد الأوروبي أسفا شديدا لعدم اعتماد تقرير بتوافق الآراء في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026 بسبب اتخاذ بعض الدول الأطراف موقفا غير بناء. بيد أننا نقدّر أفكار الرئيس بشأن تنظيم مناقشات الدورة الثانية للجنة التحضيرية. وقد شجعتنا المشاركة البناءة والهادفة للأغلبية الساحقة من الدول الأطراف، بما فيها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحن بحاجة إلى المضي قدما في إطار دورات اللجنة التحضيرية المقبلة بغية تحقيق نتائج ملموسة. ويشكل الموجز الوقائعي الذي أعده رئيس اللجنة التحضيرية أساسا مفيدا وقويا ومتوازنا في هذا الصدد.

إن تصرفات روسيا وتهديداتها باستخدام القوة النووية استفزازية وخطيرة وتصعيدية وغير مقبولة على الإطلاق. ونود أيضا أن نذكر بأن روسيا وقعت في 3 كانون الثاني/يناير 2022 البيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الذي أكد من جديد على جملة أمور منها أنه لا يمكن كسب الحرب النووية ويجب ألا تخاض أبدا، وكررت تأكيد هذا الالتزام في بيان مشترك مع الصين صدر في 22 آذار/مارس. وندعو روسيا إلى احترام الالتزامات الواردة فيه، إلى جانب التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

وفي السياق نفسه، يدين الاتحاد الأوروبي ما أعلن عنه من نشر الأسلحة النووية الروسية في أراضي بيلاروس، وهو ما يتعارض مع الالتزام الذي تعهدت به بيلاروس بموجب مذكرة بودابست. ولا يزال بإمكان بيلاروس اختيار التراجع عن قرارها باستضافة الأسلحة النووية الروسية. ولذلك، ندعو سلطات بيلاروس إلى الوقف الفوري لدعمها لحرب روسيا العدوانية غير القانونية بدون مبرر ولا استفزاز ضد أوكرانيا والتراجع عن أي قرار من شأنه أن يساهم في زيادة التوترات في المنطقة.

ولا تزال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بالسعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونشدد على الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة، وخاصة من خلال تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي من الأسلحة النووية مع مراعاة المسؤولية الخاصة الواقعة على الدول التي تملك أكبر الترسانات النووية.

إن تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية المنشورة بموجب معاهدة ستارت الجديدة، الذي تعززه بشكل خاص آلية التحقق القوية التابعة لها، يسهم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار

من خلال تخفيض شامل في المخزون العالمي من الأسلحة النووية المنشورة. ويساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق إزاء تعليق روسيا لمعاهدة ستارت الجديدة. وندعو روسيا إلى العودة فورا إلى الامتثال للمعاهدة والوفاء بجميع التزاماتها بموجبها.

ونظرا للتكديس السريع والواسع النطاق لترسانة الصين النووية، ندعو الصين إلى الانضمام إلى اتفاقات تحديد الأسلحة في المستقبل والاستجابة بإيجابية للنداءات الداعية إلى إجراء حوار بشأن تحديد الأسلحة كخطوة أولى. ونحث الصين على أن تتخذ فورا تدابير لتحسين الشفافية بشأن أسلحتها ومبادئها النووية وأن تمتنع عن مواصلة تكديس ترسانتها الذي لا يتماشى مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وأن تتخذ تدابير للحد من المخاطر.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن الضمانات الأمنية السلبية تعزز نظام عدم الانتشار النووي ويدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعد بعد التأكيد على الضمانات الأمنية القائمة المشار إليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة إلى أن تفعل ذلك. ويعترف الاتحاد الأوروبي بالأهمية الحاسمة للمناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية للسلام والأمن، ويظل ملتزما بتنفيذ القرار المتعلق بإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام 1995.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه الراسخ ودعمه المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة التي تشكل عنصرا أساسيا في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي والتي أقرها مجلس الأمن بالإجماع في القرار 2231 (2015). وفي هذا الصدد، يساورنا قلق عميق إزاء التقارير المتتالية والأخيرة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي توثق المستوى المنذر بالخطر لبرنامج إيران النووي، بما في ذلك أحدث المعلومات المثيرة للقلق بشأن التراجع في تنفيذ أحكام الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد ازداد خطر حدوث أزمة انتشار نووي في المنطقة نتيجة لمسار إيران النووي. ونحث إيران بقوة على التراجع عن مسارها النووي والعودة إلى التزاماتها القانونية وتعهداتها السياسية. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع البلدان إلى دعم تنفيذ القرار 2231 (2015).

ويأسف الاتحاد الأوروبي أسفا عميقا لأن الجمهورية العربية السورية لا تزال بحاجة إلى أن تتدارك عدم امتثالها الطويل الأمد لاتفاق الضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونحثها مرة أخرى على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع المسائل المعلقة. وندعوها أيضا إلى إنفاذ البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون مزيد من التأخير بغية إعادة بناء الثقة في برنامجها النووي، تمشيا مع قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في حزيران/يونيه 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكنها مطلقا الحصول على مركز دولة حائزة للأسلحة النووية بموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتعين عليها أن تتخلى عن أسلحتها النووية وأي أسلحة دمار شامل أخرى وعن قذائفها التسيارية والبرامج ذات الصلة على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحضها على العودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة التابع لها والتوقيع والتصديق على بروتوكول إضافي ملحق بها. ونحثها على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف الحوار الهادف مع جميع الأطراف الرئيسية. ويعرب الاتحاد عن استعداده للعمل مع جميع الأطراف المعنية وتعزيز أية عملية دبلوماسية مجدية تروم بناء السلام والأمن المستدامين واتخاذ خطوات بهدف السعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء الإعلانات الأخيرة التي أصدرها الاتحاد الروسي فيما يتعلق بإمكانية إعادة النظر في تصديقه

على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكما أشار إلى ذلك الأمين التنفيذي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر لممثل الاتحاد الأوروبي. لقد تجاوز الحد الزمني لبيانه. سيتاح بيانه الكامل على البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE.

السيدة ساران (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

ما فتئت جنوب أفريقيا تشدد على الضرورات الإنسانية الحتمية التي ترتكز عليها مساعينا الرامية إلى إيجاد عالم خال من التهديد الذي يشكله امتلاك الأسلحة النووية واستخدامها وانتشارها. ومع ذلك، نجد أنفسنا الآن على الصعيد العالمي في حالة ينشأ فيها التهديد الأمني العالمي الرئيسي من العلاقة المشحونة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تعرض حياتنا جميعا للخطر. يشكل استمرار حيازة بضع دول للأسلحة النووية أحد التهديدات الوجودية التي تواجه البشرية. إنه خطر من صنع الإنسان موجود بسبب رغبة تلك الدول في مواصلة الاحتفاظ بالقدرة على إلحاق عواقب كارثية بالبشرية في ظل فكرة خاطئة ومضللة مفادها أن ذلك سيردع العدوان.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ومما يؤسف له أن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ما زالت تتعرض للتقويض.

ومن الشواغل المتزايدة بشكل خاص زيادة عدد الدول التي تشدد على قيمة الردع النووي وتعول بدرجة أكبر على الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية والأمنية. وينبغي تقييم النهج الذي تتبعه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تدعو إلى نزع السلاح، في ظل ضمانات الردع النووي الموسعة. ومن الضروري للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحقق استقرار العلاقات الجيوسياسية بتجديد الثقة فيما بينها، والمشاركة الصريحة والالتزام بإزالة ترساناتها النووية بطريقة محددة زمنيا ويمكن التحقق منها. وهذا سيجعلنا جميعا أكثر أمانا.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يلزم اتخاذ إجراء عاجل لتنفيذ الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار تنفيذا كاملا، ولا سيما نزع السلاح النووي والالتزامات والتعهدات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية. ويلزم عمل المزيد، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووي. وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للقياس من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الخاضعة لضمانات الردع النووي الموسعة لتنفيذ نزع السلاح النووي. ونحن بحاجة إلى كسر الوضع الراهن المتمثل في عدم اتخاذ تلك الدول إجراء بشأن نزع السلاح النووي.

ولا بد من التأكيد مجددا على أن معاهدة عدم الانتشار، بوصفها حجر الزاوية في هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح، تكملها صكوك دولية وإقليمية عديدة أخرى، بما في ذلك معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومعاهدة حظر الأسلحة النووية شهادة على شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأسلحة النووية. ويجب التشديد على الضرورات المعنوية والأخلاقية التي ألهمت وحفزت إنشاء معاهدة حظر الأسلحة النووية، ولا سيما العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. وتمثل معاهدة حظر الأسلحة النووية أيضا أعلى معيار لعدم الانتشار يمكن لأي دولة أن تلتزم به، مما يعزز معاهدة عدم الانتشار ويكملها. ولا بد من التأكيد مجددا على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لن تحل محل الالتزامات والتعهدات التي قطعتها الدول بالفعل بموجب معاهدة عدم الانتشار وغيرها من الصكوك.

وتأمل جنوب أفريقيا أن تعمل معاهدة حظر الأسلحة النووية كعامل حفاز لإحراز تقدم طال انتظاره في مجال نزع السلاح النووي. ونغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك وتنضم إلى مجتمع الأمم الملتزمة بعالم خال من الأسلحة النووية. ومن واجبهم الأخلاقي أن ينضموا، ومن واجبنا الأخلاقي أن ندعوهم إلى الانضمام، تحت مظلة معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وكما ذكرنا سابقا، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ركيزة حاسمة في صون السلم والأمن الدوليين. وعدم البدء في إنفاذ تلك المعاهدة يزيد من إضعاف جدول أعمال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وتقويضه. ومن دواعي القلق البالغ عدم إحراز تقدم في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما من جانب الدول المدرجة في المرفق 2.

ونشدد مرة أخرى على أن الأسلحة النووية أسلحة لاإنسانية، ومن غير المتصور أن يكون استخدامها، تحت أي ظرف من الظروف، متسقا مع القانون الدولي.

سأنتهي بسرعة. ويتشرف وفدي بأن يقدم مرة أخرى مشروع القرار A/C.1/78/L.32، المعنون "الضرورات الأخلاقية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية"، للنظر فيه، ونرحب بكل التأييد لمشروع القرار هذا.

السيد آرون (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيانات التي أدلي بها، على التوالي، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها.

في الوقت الحاضر، أصبح تهديد الحرب النووية حاضرا دائما. ومع وجود أكثر من 12 900 سلاح نووي في حوزة دول مسلحة نوويا وممارسة لعبة خطيرة أخرى للردع النووي، فإننا نواجه خطر استخدام الأسلحة النووية.

وينبغي ألا تستخدم البيئة الأمنية الدولية الراهنة لتبرير استمرار حيازة الأسلحة النووية، كما ينبغي ألا تبرر استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تكون السبب الرئيسي لضمان القضاء التام على الأسلحة النووية. فالتقاعس عن العمل ليس خيارا.

وإزاء تلك الخلفية، اسمحوا لي أن أطرح ثلاث نقاط.

أولا، إن تنشيط الالتزام السياسي أمر لا بد منه. ولا بد من معالجة تضاؤل الالتزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وأن تكون منفتحة وخاضعة للمساءلة وعازفة عن المخاطر من أجل إحراز مزيد من التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية. كما أن اتجاه البلدان إلى الانضمام إلى التحالفات العسكرية والنووية يتعارض مع التزامنا بنزع السلاح النووي. ولذلك يجب أن نعيد النظر في التزامنا، بما في ذلك من خلال مداولاتنا في مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل.

ثانيا، تتمثل الخطوة التالية في ضرورة ترجمة الالتزامات إلى إجراءات ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي. نحن لا نُتبع القول بالعمل. ولا بد من تعزيز هيكل نزع السلاح النووي. ونحن بحاجة إلى اغتنام الزخم نحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وينبغي لنا أيضا أن نتحرك نحو إضفاء الطابع المؤسسي على المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيث لا وجود لهذه الأسلحة، وبدء نفاذ دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فورا.

ثالثا، يجب أن تبدأ المفاوضات التي طال انتظارها فورا. ونحن بحاجة إلى إعطاء الأولوية للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، وصكوك ملزمة قانونا بشأن الضمانات الدولية الفعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، ومعاهدة متوازنة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

والتزامنا بالسعي إلى نزع السلاح النووي ينبغي أن يسترشد بروح تعددية الأطراف. فلننصف تعددية الأطراف بالسماح للأمم المتحدة بالعمل، من خلال هذه اللجنة الأولى، صوب هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية وحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب النووية.

السيد أحمد (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تؤيد مصر البيانات التي أُدلي بها، على التوالي، باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية، وتود أن تدلي بعدة ملاحظات إضافية.

ما فتئت مصر تشعر بقلق عميق إزاء التهديد الخطير الذي يشكله استمرار امتلاك عدد قليل من الدول للأسلحة النووية للبشرية وللسلم والأمن الدوليين. ويؤكد بلدي من جديد أن القضاء التام على الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه هو الضمان الوحيد ضد انتشارها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها.

والحجج التي تضع شروطا مسبقة لتنفيذ الالتزامات والتعهدات في مجال نزع السلاح النووي أو تضع عقبات أمامها لن تؤدي إلا إلى إضعاف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع مراعاة الفشل غير المسبوق لمؤتمرين متتاليين لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى وثائق ختامية. ويؤدي ارتفاع مستويات التوتر على الصعيد العالمي، مقترنا بنمو الترسانات النووية وتحديثها، إلى زيادة خطر الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية إلى واحد من أعلى المستويات على الإطلاق. ويساورنا القلق أيضا إزاء التآكل الناشئ في الترتيبات الثنائية لتخفيض الأسلحة النووية.

ومن المحزن حقا أن نستمر في مواجهة هذا الكابوس المقلق بعد ما يقرب من خمسة عقود من تحديد نزع السلاح النووي كأولوية قصوى. ولئن كنا نعترف بالإسهامات الإيجابية الممكنة لتدابير بناء الثقة والحد من المخاطر، فإنها ليست بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة بديلا عن هدف القضاء على جميع الأسلحة النووية.

والتقدم الفوري هو المطلوب على وجه الاستعجال لاستعادة الثقة في النظام الحالي، بما في ذلك إعادة تأكيد صحة جميع الالتزامات والتعهدات السابقة، ولا سيما من جانب الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية، وتنفيذ تلك الالتزامات والتعهدات دون قيد أو شرط، وتوفير تدابير محددة وعملية ومحددة زمنيا للتخلي عن ترساناتها النووية. ومن هذا المنطلق، نذكر بدعوة العديد من الدول إلى تعزيز المساءلة والشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في تقاريرها عن تنفيذ التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، يسر مصر أن تنضم إلى شركائنا في ائتلاف البرنامج الجديد في تقديم القرار السنوي المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي"، هذا العام بوصفه مشروع القرار A/C.1/78/L.33.

إن عرقلة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام 1995 وعدد لا يحصى من القرارات المماثلة منذ عقود تقوض مصداقية وأهمية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار والمعايير المتعددة الأطراف عموماً. ويعيق عدم إحراز تقدم بشأن تلك المسألة اتباع نهج مجدٍ وفعال إزاء الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والتهديدات الأمنية في منطقتنا التي تواجه بالفعل عدداً كبيراً من التهديدات والتحديات الأمنية. لقد كان قرار عام 1995، وسيظل دائماً، حجر الزاوية والركيزة الأساسية لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمّى وندعو مقدمي ذلك القرار الثلاثة إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم في هذا الصدد. وستقدم مصر مشروع قرارها السنوي بشأن هذه المسألة إلى اللجنة الأولى، وكذلك مجموعة الدول العربية.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمثل إسهاماً هاماً في التنفيذ الكامل والفعال لقرار عام 1995 من خلال عملية مؤسسية وشاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء. وقد عقد المؤتمر بنجاح ثلاث دورات شهدت تقدماً إجرائياً وموضوعياً كبيراً وتدريجياً. ونتطلع إلى الدورة الرابعة للمؤتمر التي ستعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونؤكد من جديد أن المؤتمر يهدف إلى أن تتوصل دول المنطقة بحرّية إلى ترتيبات على أساس توافق الآراء. إنه مسعى صادق آخر للتوصل إلى التزام دولي دائم متفق عليه بطريقة غير تمييزية ودون استهداف أي دولة في المنطقة. ويحدونا أمل صادق في أن يشارك جميع الأعضاء والمراقبين المدعوين في الدورات اللاحقة للمؤتمر، مما قد يسهم في تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وفي تحسين الأوضاع الأمنية في منطقتنا.

وفي السياق ذاته، نعول أيضاً على استمرار دعم جميع الدول الأعضاء للمؤتمر ولمشروع القرار السنوي الذي تقدمه مصر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (A/C.1/78/L.1)

ولاستعادة توافق الآراء حول المبادئ والمقاصد المشروعة التي يقوم عليها مشروع القرار المذكور. كما ندعو الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار الذي قدمناه باسم مجموعة الدول العربية بعنوان "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" (A/C.1/78/L.2). ونعتبر تأييد جميع الدول الأعضاء لمشروعي القرارين دليلاً على التزامها بنزع السلاح النووي والأمن الجماعي والسلام المستدام في الشرق الأوسط والعالم.

السيد بينالفير بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كل من إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمكسيك، باسم الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والموقعة عليها.

يبدو أن العالم قد نسي العواقب المروعة للأسلحة النووية التي أسقطتها الولايات المتحدة في عام 1945 على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين والتي أطلقت العنان للإرهاب وأدت إلى مقتل مئات الآلاف من الناس. لا مبرر لاستمرار وجود ما يقرب من 13 000 سلاح نووي، وهو عدد يفوق ما يكفي لتدمير الكوكب تدميراً كاملاً. تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديث ترساناتها. وقد نشر عدد منها منظومات جديدة للتسلح النووي لاستخدامها المحتمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفشل المتكرر للمؤتمر الاستعراضي الأخير للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يبعدنا عن هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أيضاً من اعتماد توصيات محددة بشأن نزع السلاح النووي.

وتتمثل إحدى النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها في السنوات القليلة الماضية في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وبدء نفاذها، وهي أول إطار قانوني دولي لتقنين عدم شرعية الأسلحة النووية وعدم مشروعيتها في القانون الدولي من خلال الحظر المطلق لوجود تلك الأسلحة ولاستخدامها والتهديد باستخدامها وأي شكل من أشكال التجارب النووية. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية ونثق في نجاح الاجتماع الثاني للدول الأطراف في المعاهدة. ويشكل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمراً أساسياً أيضاً.

ونفخر بالانتماء إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في جزء من العالم مكتظ بالسكان، والتي أُعلنت فيما بعد منطقة سلام أيضاً، ما يجعلنا أكثر التزاماً بتعزيز عالم خالٍ من الأسلحة النووية تمشياً مع مبادئ السياسة الخارجية لكوبا المشار إليها في دستورها. وندعو إلى التخلي عن المواقف والمذاهب العسكرية القائمة على الردع النووي أو الاستقرار الاستراتيجي أو الحاجة إلى تهيئة الظروف المؤاتية لنزع السلاح النووي. ونرفض أي محاولة رامية إلى وضع شروط على نزع السلاح النووي أو إضفاء الشرعية على الوضع الراهن.

ونؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وندعو إلى الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران التي شددت على أدوات الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومن المؤسف أن الولايات المتحدة انسحبت من الاتفاق بصورة أحادية في أيار/مايو 2018، مما يشكل انتكاسة كبيرة يجب تصحيحها على وجه السرعة.

ونؤيد حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية.

وندعو الدول إلى الامتناع عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتسبب في زيادة تفاقم الحالة المتوترة في شبه الجزيرة الكورية. وندين فرض تدابير اقتصادية انفرادية غير عادلة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتدخل في شؤونها الداخلية. ولن يكون بالإمكان التوصل إلى حل سياسي دائم للحالة في شبه الجزيرة يراعي الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية إلا من خلال الحوار والمفاوضات.

ونرفض فرض التدابير القسرية الانفرادية التي تقيد بطريقة تمييزية أو تحدّ من الحق المشروع لجميع الدول في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. وندين الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والذي يعكس مثالاً على تلك التدابير.

وقد يفضي تجاهل التهديد الحقيقي الذي يشكله وجود الأسلحة النووية إلى انقراض الجنس البشري. ويمثل نزع السلاح النووي الأولوية العليا في مجال نزع السلاح اليوم.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وإذ نجلس بارتياح في هذه القاعة نتكلم عن أهمية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، لا شك في أن العالم يشهد أسوأ عدوان في الآونة الأخيرة. إن فرض الحظر على الأسلحة النووية عمل هام حقاً تلتزم به سري لانكا التزاماً ثابتاً. ولكن في هذه البيئة الهادئة على نحو مصطنع، قد يكون من السهل الشعور بالانفصال عن المعاناة الإنسانية الفعلية التي تسببها تلك الأسلحة البغيضة والشعور بالرضا عن النفس. ومن الأهمية بمكان الاستماع إلى روايات الناجين عن العذاب الذي مروا به.

ويبدو أننا في الواقع الجيل الذي يملك القدرة على تدمير الماضي والحاضر والمستقبل، أي القدرة على إنهاء وجودنا نحن البشر. وكما قال أحدهم، إننا في عالم من عمالقة النووي والأطفال الأخلاقيين. إننا نعرف عن الحرب أكثر مما نعرف عن السلام، وعن القتل أكثر مما نعرف عن الحياة. لقد أدركنا سر الذرة ورفضنا عظة الجبل. وتلك دون شك مأساة عصرنا. وتروي السيدة ماتسوموتو، التي اختبأت حينما كانت طفلة في مخبأ واق من القنابل، المعاناة الإنسانية الهائلة في ناكازاكي. وأحثّ الأعضاء على تخيل كيف ستكون مشاعرهم إذا كانت السيدة ماتسوموتو طفلتهم. وتذكرتْ ذلك اليوم قائلة:

”بينما كنا نجلس هناك، جاء ضحايا الحريق المصابون بجروح خطيرة وهم في حالة من الصدمة والارتباك بأعداد كبيرة يدبّون إلى داخل المخبأ الواقي من القنابل. وكانت جلودهم متدلية على الأرض وممزقة وقد انسلخت عن أجسادهم ووجوههم. وقد احترق شعرهم ولم يتبق منه على فروة الرأس إلا بضعة سنتيمترات. وانهار العديد من الضحايا بمجرد وصولهم إلى مدخل المخبأ وشكلوا كومة ضخمة من الأجساد التي تتلوى من الألم“.

فهل علينا أن نقول المزيد؟ إن عواقب تفجير المخزون الذي لدينا اليوم ستتجاوز حدود الخيال.

ومن المخيب للآمال والمحبط أننا شهدنا مؤخراً انحسار التقدم المحرز. لقد انتهت المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار دون التوصل إلى توافق في الآراء. وأصبحت التهديدات النووية أكثر وضوحاً وتواتراً. ويبدو أن لدينا نزعة سيئة للعبث مع الميول الانتحارية. ويستغرق بعض المعلقين في التفكير في إدخال الأسلحة النووية التكتيكية ومقبولية استخدامها سياسياً، وقد نكثت بعض الدول المسلحة نووياً بالاتفاقات المتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح قد يؤدي بدول أخرى في نهاية المطاف إلى اختبار وتطوير أسلحة نووية.

وتمشياً مع التزام سري لانكا الطويل الأمد بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، كان من دواعي سرورها أيضاً أن تنضم إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وكان عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف، في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022، والذي اعتمد إعلاناً وخطة عمل، تدبيراً لاقى ترحيباً. وتتطلع سري لانكا إلى المشاركة في الاجتماع الثاني للدول الأطراف المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

تتخذ سري لانكا خطوات حقيقية وجوهرية. وإننا نحثّ الآخرين على الانضمام إلينا في اتخاذ إجراء موحد للعمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية. ويجب في الوقت نفسه التأكيد على أن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تنتهك بأي حال من الأحوال حق كل دولة في الحصول على الطاقة النووية أو إنتاجها أو استيرادها أو تصديرها أو استخدامها للأغراض السلمية.

في الختام، أود أن أردد كلمات الدبلوماسي السري لانكي الراحل، السيد جايانثا دانابالا، وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة ورئيس مؤتمر عام 1995 لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها، الذي كرّس حياته لقضية نزع السلاح. فقد قال:

”ينبغي للجنة، في التصدي لهذه الأسلحة، أن تستكشف السبل الكفيلة بجلب نزع السلاح إلى العالم، أو دفع العالم إلى

نزع السلاح، ولكن يجب أن يتم نزع السلاح. وبصفتكم أعضاء في هذه اللجنة، لا تسألوا لمن تقرع أجراس السلام. فهي تقرع من أجلكم.“

السيدة غورلي (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها أستراليا الكلمة في اللجنة الأولى منذ الهجمات التي شنتها حماس على إسرائيل، أود أن أشدد على إدانة أستراليا القاطعة لتلك الهجمات. وندعو إلى أن تتوقف تلك الهجمات وإلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن كل الذين احتُجزوا كرهائن. ونعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. قلوبنا مع القتلى والجرحى وجميع المتضررين الآخرين، بمن فيهم المواطنون الإسرائيليون والفلسطينيون. ومع استمرار القتال، ندعو جميع الأطراف إلى حماية أرواح المدنيين، ومراعاة القانون الدولي الإنساني، واحترام حقوق الإنسان.

إن أستراليا ملتزمة التزاماً دائماً بإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وسنواصل العمل مع الآخرين لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، الذي تُشكِّل المعاهدة حجر الزاوية فيه. لكن المنافسة الجيوسياسية تُعقِّد جهود إحراز تقدم. تشهد منطقة المحيطين الهندي والهادئ تعزيزاً غير مسبوق للقوات العسكرية، لكنها تفتقر إلى الشفافية والضمانات الإستراتيجية. والاتجاه العالمي في تخفيض مخزونات الأسلحة النووية معرض لخطر الانتكاس.

أعربت أستراليا عن ترحيبها بالبيان المشترك الذي أصدره الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2022، والذي أكدوا فيه أنه لا يمكن كسب حرب نووية وأنه يجب عدم خوضها أبداً. ومن المثير للصدمة أن روسيا شرعت بعد ذلك بوقت قصير في غزو غير قانوني وغير أخلاقي، ونحَّت جانباً ضماناتها الأمنية لأوكرانيا، وهددت باستخدام الأسلحة النووية وعلَّقت تنفيذها لمعاهدة ستارت الجديدة. تؤكد تلك الأعمال الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية علينا جميعاً والحاجة الملحة إلى إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. وإننا ندعو روسيا إلى إنهاء حربها في أوكرانيا ووقف تهديداتها وأعمالها التي تزيدنا بعداً عن هدف عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وعلى نطاق أوسع، يتوقَّع العالم من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي ببياناتها والتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار من خلال اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. وستكون مشاركة الصين الموضوعية، بوصفها دولة عظمى، في عمليات تحديد الأسلحة مطلوبة لتشكيل العصر الجديد لتحديد الأسلحة والاستقرار الإستراتيجي الذي نصبو إليه جميعاً.

إن نهج أستراليا بشأن نزع السلاح النووي نهج عملي وواقعي على حد سواء، يدعمه وعي حاد بالعواقب الإنسانية الكارثية التي يشكلها أي استخدام للأسلحة النووية. ويجب أن نتغلب على الجمود في مؤتمر نزع السلاح وأن نبدأ المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تشكل ثغرة خطيرة في هيكلنا لنزع السلاح. وريثما يتم التفاوض على هذه المعاهدة ودخولها حيز النفاذ، تدعو أستراليا جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية ولم تعلن بعد وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك وأن تطبق ذلك الوقف.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ خطوة حيوية على طريق نزع السلاح النووي. وإننا نحث الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2 على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون تأخير. ونحثّ روسيا على عدم اتخاذ أي خطوات نحو إلغاء تصديقها على المعاهدة. ونؤيد بيان الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن التصديق عليها يخدم مصلحة البشرية جمعاء.

إن أستراليا، بوصفها بلداً عانى من عواقب التجارب النووية – وهي العواقب التي تحملتها شعوبنا من الأمم الأولى بشكل غير متناسب – تؤيد زيادة التركيز على مسائل التركة النووية في منطقتنا وخارجها. ومع أن مبادرات الحد من المخاطر النووية ليست بديلاً عن نزع السلاح، فإنها تسهم إسهاماً حقيقياً في الأمن. وقد تفاءلنا بالتركيز المتزايد على الحد من المخاطر ومنع نشوب النزاعات، ونتطلع إلى مواصلة تلك الجهود.

إن مبدأ الشفافية وممارستها لا غنى عنهما لنزع السلاح النووي. وترحب أستراليا بالمناقشات البناءة في الفريق العامل المعني بزيادة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بتحسين الشفافية والمساءلة. وسنواصل العمل للبناء على تلك المناقشات، بما في ذلك مع شركائنا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

تدين أستراليا بشدة استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برامجها غير الشرعية والمزعزعة للاستقرار للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ونحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عدم استئناف التجارب النووية والامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما زلنا نشعر بقلق بالغ لتقاعس إيران عن حل المسائل العالقة المتصلة بضمانات معاهدة عدم الانتشار بطريقة كاملة وذات مصداقية تقنية، ونؤيد بقوة الجهود المهنية التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سعيها إلى تنفيذ ضمانات معاهدة عدم الانتشار في إيران.

إن البيئة الأمنية التي نجد أنفسنا فيها الآن تتطلب منا إحراز تقدم بشأن كل تلك المسائل. ويمكن للجنة أن تعول على أستراليا للاضطلاع بدور بناء في ذلك المسعى.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كل من إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وفييت نام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في عام 1945، كان للقصف الذري لهيروشيما وناكازاكي أثر لا يمحى على الوعي العالمي، وكشف النقاب عن الموت والمعاناة اللذين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بوجود أدوات الحرب والدمار المروعة تلك. واليوم، لا تزال جهود المجتمع الدولي للنهوض بالسلام والأمن والتنمية المستدامة تعصف بها المخاطر غير المقبولة التي تُشكِّلها الأسلحة النووية. ومهما كانت جميع السياسات والمفاهيم والمذاهب العسكرية التي تتضمن أسلحة نووية متطورةً أو محسوبةً، فإنها تستند أساساً إلى التهديد الحقيقي المتمثل في أن هذه الأسلحة يمكن استخدامها وسوف تُستخدَم، مما يلحق عواقب إنسانية وبيئية كارثية.

وبينما تشق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية طريقها في مناطق غير مطروقة من قبل في أعقاب الإخفاقين المتتاليين للمؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار في اعتماد وثيقة ختامية موضوعية، تتفكك آليات تحديد الأسلحة ويمضي تحديث الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها على قدم وساق. وعلاوة على ذلك، فإن الإبقاء على ترتيبات تقاسم الأسلحة النووية وتوسيع نطاقها استناداً إلى مفاهيم الردع يبعثان على القلق الشديد. وإذا أريد الحفاظ على سلامة ومصداقية معاهدة عدم الانتشار، فإن الصفقة الكبرى التي تقوم عليها المعاهدة لا ينبغي أن تظل حلماً بعيد المنال، حلماً تؤجله باستمرار اعتبارات الاستقرار الاستراتيجي التي تسيطر على الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتكشف الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي عقدت مؤخراً في فيينا، عن انعدام الثقة العميق الذي يجب على الدول الأطراف التغلب عليه. ولا بد من التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما التزامات وتعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وعملاً بالإجراء 21 من خطة العمل لعام 2010، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعتمد نموذجاً موحداً لتقديم التقارير.

ويؤكد وفد بلدي من جديد أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. ويعزز هذا الإدراك دعمنا الثابت لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. وتشترك ماليزيا حاليا، مع جنوب أفريقيا، في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتتطلع إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف في هذه المعاهدة في وقت لاحق من هذا العام. ونرحب ترحيبا حارا بتوقيع جزر البهاما على المعاهدة، وانضمام سري لانكا إليها في 19 أيلول/سبتمبر 2023.

وينبغي أن يوفر وعد هذه المعاهدة وتقدمها المطرد زخما إضافيا للمضي قدما بشأن العناصر الرئيسية الأخرى للهيكل العالمي لنزع

وعدم انتشار السلاح النووي. وينطبق هذا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نحث الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة على التوقيع والتصديق عليها دون تأخير، حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ. لقد أرست هذه المعاهدة معيارا قويا ضد التجارب النووية وتقدم إسهاما قيما في السلم والأمن الدوليين من أجل خير البشرية.

وفي منطقتنا، ستعمل ماليزيا مع الدول الأعضاء الزميلة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الانخراط المستمر مع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف جهود الأطراف كافة لحل جميع المسائل المعلقة وفقا لأهداف ومبادئ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وتظل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الصادرة في تموز/يوليه 1996، ذات أهمية معاصرة. وترحب ماليزيا بتأييد مشروع قرارنا السنوي للجنة الأولى بشأن متابعة هذه الفتوى الأساسية (A/C.1/78/L.21) والمشاركة في تقديمه.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، فإن استئناف الحوار بين الأطراف المعنية أمر أساسي لتحقيق خلوها من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وتكرر ماليزيا أيضا تأكيد أهمية استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة ومواصلة تنفيذها.

فلنعمل بتصميم لا يتزعزع لتحويل الأسلحة النووية إلى سجلات التاريخ وتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية للأجيال الحالية والمقبلة.

السيد مارغاريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد اليونان تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تسهم ببضع ملاحظات بصفتنا الوطنية.

بالنسبة لنا، يمثل الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ أولوية رئيسية. ويساورنا القلق إزاء بعض التطورات الأخيرة التي تهدد سلامة المعاهدة. ويظل بلدي مؤيدا قويا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويعتبرها حجر الزاوية في الهيكل العالمي لنزع السلاح. ونأسف لأن الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر للمعاهدة قد اختتم دون اعتماد تقرير وقائعي.

ونسلم أيضا بالأهمية الحيوية للشروع فورا في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وعند هذه النقطة، اسمحوا لنا أن نسلط الضوء على الطلب الذي طال أمده لتوسيع المؤتمر، وذلك بعد ثلاثة عقود من الجمود التام.

إن الحوادث المتعلقة بالأمان أو الأمن النوويين لا تعترف بحدود، وإذا وقعت يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على الصعيد الإقليمي وحتى العالمي. فمن المفهوم تماما أن وقوع حادث نووي في أي مكان هو حادث نووي في كل مكان. ولا تزال تداعيات المآسي النووية لعامي 1986 و 2011 تؤثر على ضميرنا المشترك. ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن يعطي كل بلد الأولوية لأعلى معايير الأمان والأمن في الصناعة النووية وأن يلتزم بها.

وتقدر اليونان كثيرا الخبرة التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية واستقلالها وحيادها في الوفاء بولايتها. علاوة على ذلك، يكرس بلدي جهوده للحفاظ على شراكة وتعاون قويين مع الوكالة. ويظل نظام ضماناتها المتعدد الأطراف والمحايد والكفؤ والفعال أحد المكونات الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار وضمانة أساسية للأمن النووي، والذي يكفل الطابع السلمي الخالص للأنشطة النووية.

وينبغي للبلدان التي تستخدم الطاقة النووية، أو التي تطمح إلى القيام بذلك في المستقبل، أن تلتزم بأعلى معايير الشفافية فيما يتعلق بالآثار المحتملة على البيئة الطبيعية العابرة للحدود. وبالنسبة لليونان، فإن مسألة تحقيق ثقافة قوية للأمان النووي تشكل أهمية قصوى، بصرف النظر عن حقيقة مفادها أن الطاقة النووية لم تكن قط خيارا لشبكة الطاقة الوطنية لدينا. وفي هذا الصدد، تضطلع الوكالة بدور حيوي في تعزيز قدرة الدول على ضمان تطوير واستخدام الطاقة النووية في ظل أكثر شروط الأمان صرامة، وذلك من أجل حماية الناس والبيئة، ولا سيما في المناطق ذات النشاط الدينامي للزلازل والزلازل.

وختاما، يظل الأمن النووي مسؤولية الدول. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الدول، على الصعيدين الإقليمي والدولي، على تنفيذ ضمانات الوكالة، واستخدام خدماتها الاستشارية، واستضافة استعراضات الأقران وبعثات المتابعة المرتبطة بها، وأخيرا، نشر نتائج هذه البعثات، وذلك لصالح الشفافية والأمان النووي العالمي.

السيدة بيتي (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تدلي بالملاحظات الإضافية التالية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونرحب بالمناقشات التي جرت في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الجديد لمعاهدة عدم الانتشار. لقد وفر مشروع التقرير النهائي الذي قدمه الرئيس أساسا مفيدا لمواصلة عملنا. ونأسف لعرقلة التقرير وعدم إمكانية اعتماده، ولحقيقة أنه لا يمكن حتى الاستشهاد به كمرجع.

ونقدم دعمنا الكامل للرئيس المعين للجنة التحضيرية المقبلة. ونلاحظ أيضا أنه تم تقديم مقترحات مثيرة للاهتمام لزيادة الشفافية بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة وتعزيز دورة الاستعراض. وقد يساعد ذلك في إثراء عملنا، مع مراعاة المستوى المتفاوت جدا للجهود التي بُذلت بالفعل من حيث الشفافية، على سبيل المثال، في العقائد والترسانات.

وفي إطار معاهدة عدم الانتشار ومادتها السادسة، اتخذت فرنسا تدابير كبيرة لا مثيل لها لنزع السلاح من جانب واحد. تشمل هذه التدابير، في جملة أمور، تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية على نحو لا رجعة فيه، والتفكيك الكامل لمكوننا من الأسلحة النووية أرض – أرض، وتخفيض عدد الأسلحة النووية إلى النصف، وتخفيض المكونات في المحيطات والمحمولة جوا بمقدار الثلث، وتفكيك موقع التجارب في المحيط الهادئ على نحو لا رجعة فيه.

ويستند التزام فرنسا بنزع السلاح النووي إلى نهج تدريجي متجذر في الواقع الاستراتيجي وقائم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ونعتزم متابعة تنفيذ خطة ملموسة وطموحة لنزع السلاح النووي على النحو التالي: الحفاظ على أولوية ومركزية معاهدة عدم الانتشار، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومواصلة العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، وزيادة التفكير الجماعي في الحد من المخاطر الاستراتيجية، وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس ولاية شانون. وريثما تجرى هذه المفاوضات، تدعو فرنسا جميع الدول المعنية إلى إعلان وتنفيذ وقف اختياري لإنتاج هذه المواد الانشطارية.

وتدين فرنسا بأشد العبارات الممكنة انتهاك روسيا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، منتهكة بذلك التزاماتها الدولية، بما في ذلك مذكرة بودابست. إن استخدام الخطاب النووي غير المسؤول، في الحرب في أوكرانيا، وكذلك شن الهجمات على البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة النووية، أمر مقلق للغاية. إن استخدام الخطاب النووي غير المسؤول، وكذلك الهجمات على البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة النووية، في الحرب في أوكرانيا، أمر مقلق جدا. ونأسف لتعليق روسيا مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة. ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء إعلان روسيا استعدادها لسحب تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونؤكد من جديد الأهمية التي نوليها لهذه المعاهدة، التي وقعتها روسيا وصدقت عليها، ولامتثال روسيا للوقف الاختياري للتجارب النووية.

ويشدد البيان المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير 2022 عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح على أن الأسلحة النووية، ما دامت موجودة، يجب ألا تستخدم إلا لأغراض دفاعية وردع الحرب ومنعها، وليس كأدوات للتخويف أو الإكراه. وتتحمل فرنسا من جانبها مسؤوليتها. وعلى النقيض من ذلك، تدين فرنسا إساءة استخدام روسيا لمبادئ الردع النووي، التي نشهدها اليوم في سياق العدوان الروسي في أوكرانيا، لخدمة استراتيجية التخويف والإكراه.

وفيما يتعلق بأزمات الانتشار، تدين فرنسا انتهاكات إيران المستمرة لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وندين

السحب مؤخرا لمفتش متمرس من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونؤكد من جديد دعمنا للمدير العام للوكالة. ومن الضروري أن تنفذ إيران بالكامل ودون تأخير الالتزامات التي تعهدت بها للوكالة في 4 آذار/مارس 2023.

ولا تزال فرنسا تشعر بالقلق أيضا إزاء سعي كوريا الشمالية إلى ممارسة أنشطة الانتشار. وبناء على ذلك، فإن جميع إجراءاتنا وأولوياتنا ستوجه الموقف الذي نتخذه مرة أخرى هذا العام فيما يتعلق بمشاريع القرارات المقدمة في هذه المجموعة وفي جميع محافل نزع السلاح.

ستكون النسخة الكاملة من هذا البيان متاحة على موقع e-deleGATE.

السيد إسكايغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد السويد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

نشارك الآخرين في الإعراب عن القلق إزاء تدهور البيئة الأمنية التي تتسم بانعدام الثقة، وتآكل نظم تحديد الأسلحة، واستمرار توسيع الترسانات النووية بدون شفافية. وقد تفاقمت حالة خطيرة بالفعل بسبب الحرب العدوانية الروسية غير القانونية وغير المبررة وبلا استفزاز ضد أوكرانيا، التي تدينها السويد بأشد العبارات الممكنة.

إن تهديدات روسيا المتكررة باستخدام الأسلحة النووية غير مسؤولة إلى حد كبير وغير مقبولة على الإطلاق. وإعلان روسيا عن استعدادها لإجراء تجربة نووية وكذلك خططها لنشر أسلحة نووية في بيلاروس جزء من نمط من السلوك العدواني الذي يهدف إلى تقويض النظام الدولي القائم على القواعد. وتدعو السويد روسيا مرة أخرى إلى سحب جميع قواتها المسلحة ومعداتها العسكرية وأفرادها من أوكرانيا، بما في ذلك من محطة زابوريجيا للطاقة النووية التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وستواصل السويد تعزيز التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار، وهو التزام يقع على عاتق جميع الدول الأطراف في المعاهدة، مع الاعتراف الكامل بالمسؤولية الخاصة التي تتحملها الدول الحائزة للأسلحة النووية والناشئة عن المادة السادسة.

ومن خلال مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي، أكدت السويد، إلى جانب مجموعة عبر إقليمية من الشركاء، ضرورة إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح. وقد قدمت المبادرة، اقتناعا منها بأن التزامات نزع السلاح المنبثقة عن المؤتمرات السابقة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار لا تزال سارية، مقترحات لحشد الدعم السياسي وتحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح. وكما أبرزت أيضا مبادرة ستوكهولم، فإن اتخاذ خطوات للحد من خطر استخدام الأسلحة النووية أمر ملح. وفي حين أن تدابير الحد من المخاطر ليست بديلا عن نزع السلاح، فإنها يمكن أن تمكن من إحراز تقدم في نزع السلاح عن طريق الحد من التوترات، وتعزيز بناء الثقة والاطمئنان، وتمهيد الطريق لاتخاذ خطوات عملية إضافية.

وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور لا غنى عنه في منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز السلامة النووية والإشعاعية، وتيسير استخدام التكنولوجيا النووية السلمية. ومن الضروري أن تتلقى الوكالة الدعم السياسي والمالي اللازم.

وأود أن أشدد على ضرورة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. وتحث السويد الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على التصديق على المعاهدة، وتشدد على ضرورة الإبقاء على الوقف الاختياري الحالي للتفجيرات النووية التجريبية إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن القلق العميق إزاء إعلان روسيا مؤخرا عن إمكانية إعادة النظر في تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن التحقق من نزع السلاح النووي قصة نجاح في السنوات الأخيرة، ونحن نشجع بقوة المزيد من الدول على المشاركة في هذا المجال. وتشارك السويد بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق النووي، وكلاهما يواصلان تقديم رؤى ملموسة لمتطلبات التحقق في المستقبل. وشاركنا أيضا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، الذي نرحب بعمله وتقريره الختامي.

وتدعو السويد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، والاضطلاع بنزع السلاح الكامل والقابل للتحقق الذي لا رجعة فيه لبرنامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، والوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة، وفقا لقرارات مجلس الأمن. ولا تزال السويد ملتزمة بدعم الحوار السلمي في شبه الجزيرة الكورية.

وتكرر السويد دعوتها لإيران إلى عكس مسارها النووي المتصاعد وتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسلطة التحقق التي تحتاج إليها للتأكد من صحة واكتمال إعلانات إيران.

وفي البيئة الأمنية المتدهورة التي نجد أنفسنا فيها اليوم، يجب أن نكون طموحين ولكن واقعيين. فالحد من خطر استخدام الأسلحة النووية أمر ملح وذو أهمية قصوى. ويمكن للشفافية والمساءلة وغيرهما من تدابير بناء الثقة أن تخفف من حدة التوترات، وتزيد الثقة وتبدد المفاهيم الخاطئة، مما يحسن ظروف نزع السلاح ويكمل جهود نزع السلاح.

السيد إن دن بوش (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): استكمالا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد كانت الثقة دائما سلعة نادرة في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ولهذا السبب، وعلى مدى سنوات، كان شعارنا غير الرسمي "ثق ولكن تحقق". ومما يؤسف له أن مستوى الثقة منخفض بسبب البيئة الأمنية الحالية، وهذا يضر بعملنا. إن مجرد الدعوة إلى إعادة بناء الثقة سيكون أمرا بسيطا جدا. ومع ذلك، يتعين علينا أن نستفيد من الآليات القائمة بالفعل، أو بالأحرى التي لا تزال قائمة. فقد أثبتت معاهدة ستارت الجديدة، على سبيل المثال، أن التحقق يدعم ويعزز تحديد الأسلحة وعدم الانتشار بصورة مجدية. ولهذا السبب، نؤكد من جديد دعوتنا لروسيا العودة فورا إلى الامتثال لمعاهدة ستارت الجديدة والوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وفي ضوء ذلك، نشجب بشدة اعتزام روسيا المعلن إلغاء تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبالنسبة لهولندا، كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وستظل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، فضلا عن كونها جزءا أساسيا من هيكلنا الجماعي للسلام والأمن. ومن المؤسف أن الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية استعراض المعاهدة لم يتمكن من الاتفاق على توصيات محددة للاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026.

ومع ذلك، نؤيد تماما التوصيات الواردة في ورقة العمل المقدمة من الرئيس، ونرحب بالتأييد الواسع الذي حظيت به. وتوفر هذه التوصيات أساسا ممتازا لمواصلة المناقشات بشأن تحسين فعالية عملية الاستعراض وكفاءتها وتنسيقها واستمراريتها في الدورة المقبلة للجنة التحضيرية. ونود أن نعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جملة أمور منها تحسين هيكل اللجان الرئيسية والهيئات الفرعية؛ وترشيح مكتب الرئيس في وقت مبكر؛ والتشجيع على استخدام نموذج موحد للإبلاغ وإدخال إطار إبلاغ مشترك ضمن دورة الاستعراض.

وترى هولندا أنه يتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل الإبلاغ المنتظم عن تعهداتها. وبالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية، يشمل ذلك الإبلاغ عن العقائد والترسانات النووية. والنموذج الموحد للإبلاغ الذي اقترحته مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية أداة لا غنى عنها في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى الإبلاغ، ولإعادة بناء مناخ من الثقة، نحتاج إلى مزيد من الشفافية بشأن الترسانات والعقائد النووية وتدابير الحد من

المخاطر النووية. ولن يساعد تعزيز تدابير الشفافية على إيجاد أرضية مشتركة للحوار والتفاوض فحسب، بل سيمكننا جميعا، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، من إثبات تنفيذنا لمعاهدة عدم الانتشار، ولا سيما التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة.

وعلاوة على ذلك، تسهم زيادة الشفافية والمساءلة في بناء نظم فعالة للتحقق، وهو أمر أساسي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ونذكر أيضا بالمسؤولية الخاصة للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عن الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة. وحتى الآن، أعلنت أربع من الدول الخمس وقفا اختياريا لإنتاج المواد الانشطارية. والآن، أصبح الأمر يتعلق بالدولة الخامسة والأخيرة لتفعل الشيء نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الدول المعنية إلى مواصلة تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة لتهيئة بيئة مواتية لبدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية.

ولزيادة تعزيز عملنا من منظور موضوعي، نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعيد النظر في كيفية تعامله مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني والخبراء الخارجيين. وعلى نفس المنوال، يتعين علينا أن نكفل أن تشمل عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار هيكليا المنظور الجنساني ومنظور الشباب.

وتولد الخطة الجديدة للسلام شعورا متجددا بالإلحاح في عملنا بشأن نزع السلاح النووي والحد من المخاطر النووية وعدم الانتشار. وفي ضوء ذلك، أود أن أشدد على أهمية تنشيط مؤتمر نزع السلاح للحفاظ على دوره المتميز وصفه منتدى تفاوض متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ونتطلع إلى مواصلة هذه المناقشة في جنيف لكفالة أن يتمكن المؤتمر من أن يحقق مرة أخرى ليس ما توقعته منا دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح فحسب، بل أيضا ما تقتضيه منا الظروف الراهنة.

السيد هيملر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

منذ دورة العام الماضي للجنة الأولى، استمر تدهور الأمن الدولي والتراجع العلني في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد علقت روسيا معاهدة ستارت الجديدة. وأعلنت روسيا، في سياق حربها العدوانية غير المشروعة ضد أوكرانيا، نشر أسلحة نووية في بيلاروس. وتعمل الصين على توسيع ترسانتها النووية بشكل مطرد، في حين ترفض بلا هوادة تدابير الشفافية أو مفاوضات الحد من التسلح. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برنامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وتظهر التقارير الصادرة مؤخرا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحالة المقلقة لبرنامج إيران النووي. وفي آب/أغسطس، انتهى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة دون التوصل إلى تقرير بتوافق الآراء.

هل ما زلنا نعتقد، في ظل هذه الظروف، أنه يمكن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وأنه ينبغي لنا أن نواصل السعي إلى عالم أكثر أمنا خال من الأسلحة النووية؟ الجواب هو نعم. وكما قال وزير خارجية بلدي في نيويورك قبل أسبوعين:

”أنا مقتنع بأن الدعوة إلى الحد من الأسلحة النووية في هذا العالم أصبحت في الواقع أكثر أهمية من أي وقت مضى“،

لأننا جميعا نتشاطر هدف عالم أكثر أمانا بدون أسلحة نووية، حتى لو اختلفت وجهات نظرنا حول كيفية الوصول إلى هذا الهدف.

ويلزم اتخاذ خطوات ملموسة وعملية نحو نزع السلاح النووي وتعزيز معاهدة عدم الانتشار إذا أردنا الاقتراب من هذا الهدف. ويتعين اتخاذ خطوات ملموسة لإظهار أهمية المادة السادسة. والأمر متروك لروسيا لاتخاذ خطوة مهمة جدا وبسرعة كبيرة من خلال عكس قرارها بتعليق تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة والاستجابة للعرض المتكرر من الولايات المتحدة لتجديد الحوار بشأن الحد من التسلح. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن معاهدة ستارت الجديدة، باعتبارها واحدة من أهم معاهدات الحد من الأسلحة النووية، قد خفضت إلى حد كبير حجم أكبر ترسانتين نوويتين في العالم. كما ندعو الصين، التي تتزايد ترساناتها باطراد،

إلى الانفتاح على الحوار مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي ومسؤوليتهما المشتركة عن الاستقرار الاستراتيجي.

وقد تأخر أيضا دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وينبغي لجميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على هذه المعاهدة أن تفعل ذلك. ولا يمكن لعالمنا أن يتحمل رؤية انتهاء الحظر المفروض على التجارب النووية. وفي الوقت نفسه، ندعو روسيا إلى عدم إعادة النظر في تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الأمر الذي سيكون خطوة في الاتجاه الخاطئ.

وفيما يتعلق بالأضرار الطويلة الأجل التي تسببها التجارب النووية، ستعزز ألمانيا المشاركة في تقديم المساعدة للضحايا والإصلاح البيئي. وقد تأخر بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ولكن من شأن ذلك أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وفي غضون ذلك، ندعو الصين إلى أن تعلن أخيرا عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية.

ونعلم أننا لن نحرز تقدما بشأن أهداف نزع السلاح هذه من اليوم إلى الغد. ومع ذلك، ففي البيئة الأمنية الراهنة التي تتسم بالحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا والتوترات النووية الشديدة، فإن الحد من المخاطر النووية مسألة ملحة، ليس كبديل لنزع السلاح، ولكن كتدبير عاجل لوضع حد أدنى من القدرة على التنبؤ والشفافية وبالتالي الأمن.

إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطان بشكل وثيق ويؤثر أحدهما على الآخر إلى حد كبير. وهذا هو السبب في أن منع الدول من الحصول على سلاح نووي يستحق نفس القدر من الاهتمام الذي يستحقه تحديد الأسلحة النووية. وستظل ألمانيا ملتزمة بحل أزمات الانتشار المستمرة، ولا سيما بمواصلة الضغط من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للشواغل الكبيرة التي يسببها برنامج إيران النووي، وبالمساعدة على إيجاد سبل للشروع في السير على طريق نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وأود أن أختتم بملاحظة إيجابية على الرغم من هذه الأوقات الصعبة. لا تزال الحدود القصوى لمعاهدة ستارت الجديدة قائمة. وعرضت الولايات المتحدة على روسيا والصين إجراء محادثات استراتيجية للحد من التسلح دون أي شروط مسبقة. وأظهر الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن الدول الأطراف تؤيد إحراز تقدم في تعزيز المعاهدة بطريقة تفاعلية وشفافة.

ولا تزال ألمانيا منخرطة في مختلف المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة الاستقطاب وتعزيز التعاون للنهوض بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، ولا سيما مبادرة ستوكهولم ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وما زلنا مقتنعين بأنه يمكن إحراز تقدم. ولكن لا يمكن تحقيقه إلا إذا اتخذت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها روسيا والصين، خطوات ذات مصداقية. وعندها يمكننا جميعا أن نجعل هذا العالم أكثر أمانا مرة أخرى.

السيد كلاتربوك (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قيل الكثير بالفعل في هذه الدورة للجنة الأولى عن الحالة المحفوفة بالمخاطر للبيئة الأمنية الدولية. إن نيوزيلندا مقتنعة بأن وقف هذا التدهور وعكس مساره يتطلبان إحراز تقدم عاجل ومجدٍ بشأن نزع السلاح النووي، وهو هدف لا نزال ملتزمين به التزاما كاملا.

وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر استخدامها قائم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية كارثية. وهذه الحقيقة تدعم نهج نيوزيلندا بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى وتنعكس في القرارات التي نؤيدها أو نشارك في تقديمها.

ونيوزيلندا، بوصفها عضوا في ائتلاف البرنامج الجديد، الذي احتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائه، توصي بمشروع قرارنا بشأن التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي (A/C.1/78/L.33). وفي مواجهة التوترات والعقبات المتصاعدة أمام نزع السلاح النووي، يظل مشروع قرارنا ثابتا في مطالبته بتنفيذ الالتزامات والتعهدات القائمة. ويمهد مشروع القرار المقدم من ائتلاف

البرنامج الجديد طريقا للمضي قدما استجابة للقلق العالمي إزاء تصاعد الخطاب النووي وخطر استخدام الأسلحة النووية وبشأن مسار الترسانات النووية والعقائد النووية.

وتشعر نيوزيلندا بخيبة أمل عميقة إزاء عدم التوصل إلى وثيقة ختامية في المؤتمرات المتعاقبة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وللتقدم الضئيل الذي أحرزه هذا العام الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واجتماعات اللجنة التحضيرية.

و سنواصل، إلى جانب شركائنا في ائتلاف البرنامج الجديد، الضغط من أجل تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والالتزامات ذات الصلة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الشفافية والمساءلة والإبلاغ عن التقدم المحرز. ونعلم أن مشروع القرار المقدم من ائتلاف البرنامج الجديد يعتبر تحدياً بالنسبة للبعض. ولكن الاعتراف بهذه الفجوة في التنفيذ – وتسريع جهودنا لمعالجتها – هو وسيلة أكثر إنتاجية للمضي قدما من تغيير الهدف لتسهيل تحقيقه.

ونيوزيلندا من المقدمين الأساسيين، إلى جانب المكسيك وأستراليا، لمشروع القرار المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (A/C.1/78/L.45)، ونشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد هذا النص. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تحتفظ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالدعم الكامل، وأن تمتثل جميع الدول الموقعة لالتزاماتها، بما في ذلك عدم إحباط هدف المعاهدة ومقصدها قبل دخولها حيز النفاذ. ونحث مرة أخرى الدول التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة على أن تفعل ذلك دون تأخير.

ونيوزيلندا من المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار المتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية (A/C.1/78/L.24)، الذي لا يزال نقطة مضيئة في أفق مظلم. ونشيد بمعاهدة حظر الأسلحة النووية وبعمل الدول الأطراف فيها لتنفيذ خطة عمل فيينا. ونحث جميع الدول على أن تظل منفتحة الذهن فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية وهدفنا العالمي المشترك، أي الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومن شأن تأييد مشروع القرار هذا أن يؤكد هذا الهدف المشترك. كما نشجع جميع الدول على حضور الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في نيويورك في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن نيوزيلندا طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ – معاهدة راروتونغا – التي تشكل رمزاً هاماً لمعارضة منطقتنا الطويلة الأمد للأسلحة النووية. ويسرنا هذا العام أن نكون المبادرين بتقديم مشروع القرار، بدعم من إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة (A/C.1/78/L.50). ويؤكد مشروع القرار هذا من جديد الدور الحاسم الذي تؤديه المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وقيمة توسيع هذه المناطق. ونحث جميع البلدان على دعمه.

ويسر نيوزيلندا أيضاً أن تشارك في تقديم مشروع قرار جديد قدمته كيريباس وكازاخستان، بعنوان "معالجة تركة الأسلحة النووية: توفير مساعدة الضحايا والإصلاح البيئي للدول الأعضاء المتضررة من استخدام الأسلحة النووية أو من تجريبها" (A/C.1/78/L.52). فقد ألقت عقود من تجارب الأسلحة النووية في منطقة المحيط الهادئ بظلال طويلة ومدمرة على موطننا المشترك، ولا تزال آثارها واضحة حتى اليوم. ونشيد بواضعي مشروع القرار على التشاور الواسع النطاق، ويسرنا مشاركة طائفة واسعة من الدول في مشروع النص. وهذا تذكير هام بجسامة الضرر والتركة الثقيلة التي خلفتها منظومات التجارب النووية وبضرورة التصدي لها. ونعول على تقديم دعم واسع النطاق.

أخيراً، ستشارك نيوزيلندا مرة أخرى في تقديم مشروعي القرارين المتعلقين بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية (A/C.1/78/L.23) وبالضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية (A/C.1/78/L.32). فبينما تتدهور البيئة الأمنية العالمية، تظل مشاريع القرارات هذه إسهامات هامة في عملنا بشأن نزع السلاح النووي، وتذكرنا بوضوح تام بالسبب الذي يجعلنا نواصل الضغط من أجل إحراز تقدم – ليس على الرغم من التحديات العالمية التي نواجهها، ولكن بسببها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب حق الرد. وأود أن أذكّر الوفود بأن مدة البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يضطر وفد بلدي إلى أخذ الكلمة رداً على البيانين اللذين أدلى بهما كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل أستراليا. إننا نرفض رفضاً قاطعاً الادعاءات غير المنطقية الموجهة ضد بلدي.

وإذا كان المراقب عن الاتحاد الأوروبي يريد من الاتحاد الأوروبي أن يحقق هدفه المتمثل في أن يصبح قطباً مستقلاً على الساحة الدولية، فمن الشروط الأساسية له أن يحكم على قضايا العلاقات الدولية ويعالجها على نحو صحيح على أساس المبادئ العالمية للحياد والموضوعية. بيد أن الاتحاد الأوروبي يفشل فشلاً ذريعاً، ونشعر بالأسف الشديد من جانبنا لذلك، في مطابقة أقواله بالأفعال. واعتباراً من الآن، أصبح الاتحاد الأوروبي مهوّساً بعقلية الحرب الباردة ودبلوماسية التكتلات التي عفا عليها الزمن، وهو يرقص مغمض العينين على أنغام الولايات المتحدة التي تنغمس في الهيمنة والاستبداد. ومن غير الممكن أن يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق السلام والأمن على حساب المصالح الأمنية للبلدان الأخرى ولا يمكن التسامح مع ذلك على الإطلاق.

أما فيما يتعلق بما يسمى قرارات مجلس الأمن التي أشار إليها الاتحاد الأوروبي، فمن المستصوب أن نلقي نظرة فاحصة على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه التي يشكل احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد دولة ذات سيادة جزءاً لا يتجزأ منها. إن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه هي حجر الزاوية الذي يحكم جميع أنشطة الأجهزة الرئيسية للمنظمة، أما ما يسمى بقرارات مجلس الأمن ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيتعارض مع المبادئ الرئيسية للميثاق. وبناء على ذلك، فإننا نرفض رفضاً قاطعاً هذه القرارات التي تتعدى بشكل خطير على سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحقها في التنمية والوجود.

وبالنظر إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في حالة حرب فعلياً، فإن المطالبة باحترام ما يسمى بقرارات مجلس الأمن هو بمثابة فرض التخلّي عن حق الدفاع عن النفس تجاه الولايات المتحدة، وهي طرف متحارب. وإذا كان الاتحاد الأوروبي مهتماً حقاً بتحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية منطقتنا، فعليه أن يكفّ عن التجاهل المتعمد للبيئة الأمنية المستمرة في التدهور الناجمة عن الاستفزازات العسكرية المتهورة والعدائية للولايات المتحدة، مثل تكثيف المناورات العسكرية المشتركة وتوسيع نطاقها بقوة والنشر المتكرر للأصول الاستراتيجية النووية.

بالأمس، رست حاملة الطائرات الأمريكية يو إس إس رونالد ريغان مرة أخرى أثناء إبحارها في ميناء في شبه الجزيرة الكورية في أعقاب مناورة اعتراض بحري قبالة شبه الجزيرة بالتعاون مع اليابان وجمهورية كوريا، استهدفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتواصل الولايات المتحدة نشر مختلف الأصول الاستراتيجية النووية في شبه الجزيرة الكورية، حيث يلوح في الأفق خطر اندلاع حرب نووية، في استفزاز عسكري صارخ يدفع الحالة نحو كارثة لا رجعة فيها. أي بلد في العالم سيقف مكتوف الأيدي أمام الوضع المحفوف بالمخاطر الذي تتعرض فيه سيادته ومصالحه الأمنية لخطر شديد؟

يجب أن يعود الاتحاد الأوروبي إلى رشده، وأن يلقي نظرة دقيقة على الواقع الصارخ، وأن يجري تقييماً ويصدر حكماً مناسبين للوضع. وإن فعل خلاف ذلك، فغالباً ما سيتم وصمه بأنه مجرد خادم للولايات المتحدة.

أما أستراليا، فلا يحق لها أن تتكلم عن عدم الانتشار. فكما يقول المثل: السارق هو الذي يبلغ عن السرقة. ويجب أن تتوقف الشراكة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشكل قاطع لأنها تقوض بشكل خطير النظام الدولي لعدم الانتشار.

تعزز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدابيرها الرادعة للدفاع عن النفس بوصفها ممارسة مبررة لحقها السيادي في حماية كرامتها وأمنها والسيطرة على الحالة المستمرة في التدهور في شبه الجزيرة

الكورية وإدارتها بطريقة مستقرة، في مواجهة التهديد الذي يشكله العداء الفظيع من جانب الولايات المتحدة.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لطالما وُجهت اتهامات من عدد من البلدان الغربية ضد روسيا تخص التهديد المتعلق بالأسلحة النووية. وأود أن أقول إن هذه الاتهامات ليست أكثر من عنصر آخر في حملة وقحة ضد روسيا. لقد تم تحديد مبادئ روسيا بشأن الردع النووي بأقصى قدر من الوضوح. وهي لا تسمح بأي تفسير أوسع من ذلك، وهي ذات طبيعة دفاعية بحتة. وقد ظلت البيانات الرسمية لروسيا بشأن هذه المسألة ضمن هذه المبادئ، وتتماشى تماماً مع الالتزامات الدولية لبلدنا.

وفي الوقت الحاضر، تدهورت الحالة الأمنية الدولية إلى مستوى محفوف بالمخاطر. وبسبب مسؤولية الغرب، شهد الحيز الأوروبي ظهور أخطر أزمة تشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية. فقد انخرطت العواصم الغربية مراراً وتكراراً في خطاب عدائي. وإزاء هذه الخلفية، اضطر المسؤولون الروس عدة مرات إلى التعامل مع المخاطر الاستراتيجية المتزايدة. وكانت التصريحات التي أدلينا بها واضحة في أنها تقصد الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي الذي شكّل توسعه الخطير، بخلق موطئ قدم مناهض لروسيا في أوكرانيا، تهديداً مباشراً للمصالح الروسية الأساسية. وسبق أن ذكروا مهمة إلحاق ما أسموه هزيمة استراتيجية بروسيا وواصلوا الانخراط في مواجهة أعمق من أي وقت مضى. وعلى هذا فإن الغرب يقوم بموازنة الوضع على مشارف المواجهة العسكرية المباشرة.

ولذلك تولّد خطر نشوب نزاع مسلح بين القوى النووية تعهدت جميع الدول النووية الخمس بمنعه في الإعلان المشترك الصادر في 3 كانون الثاني/يناير 2022. ويبدو أن الولايات المتحدة وحلفاءها قد أصبحوا على ثقة تامة بقدرتهم في كل الظروف على السيطرة على التصعيد وتطبيق القوة على روسيا من دون أن يمسهم أي ضرر. وهذا وهم خطير جدا تحفّه عواقب كارثية. وذلك هو جوهر إشاراتنا وتحذيراتنا للغرب. وهو ليس لغة التهديدات؛ بل المنطق التقليدي للردع.

ونظراً للانتقادات الحادة التي وجهتها الدول الغربية إلى القرار الذي اتخذته روسيا بتعليق معاهدة ستارت الجديدة. ونود أن نشير إلى ما يلي: إن هذا القرار هو النتيجة المنطقية لتدهور عميق في العلاقات الروسية الأمريكية والذي تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية عنه. يشمل هذا تفاقماً خطيراً في الصراع العسكري والسياسي. إن مستوى العداء العالي من جانب واشنطن، إلى جانب سياستها لتأجيج نيران النزاع في أوكرانيا وتصعيده بشكل خبيث وتقويض أمننا القومي بشكل مباشر، قد غير بشكل جذري الظروف التي كانت سائدة عندما تم التوقيع على معاهدة ستارت الجديدة في الأصل. لقد قوضت الولايات المتحدة المبادئ والتفاهمات الأساسية المكرسة في المعاهدة التي لولاها لما دخلت فيها. وتجاهلت، على وجه التحديد، مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، والتزام الأطراف ببناء علاقات قائمة على الثقة والتعاون، والاعتراف بالترابط بين معاهدة ستارت الجديدة ومعاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، انتهكت واشنطن بشكل مباشر القيود الكمية الرئيسية بموجب المعاهدة، واستبعدت بشكل غير قانوني من الإحصاء أكثر من 100 وحدة من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية.

وفضلا عن ذلك، قدمت واشنطن لنظام كييف المساعدة العسكرية والتقنية والاستخباراتية. وبذلك، وجه الأمريكيون، بأيديهم، ضربة استفزازية للأهداف الاستراتيجية الروسية بموجب معاهدة ستارت الجديدة. وفي الوقت الذي أعلنت فيه الكتلة العسكرية لحلف الناتو أنها ستلحق بنا هزيمة استراتيجية، اضطررنا إلى النظر في عامل الترسانات النووية المشتركة للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا، التي يمكن أن تؤثر ترساناتها على روسيا. وكان قرار تعليق معاهدة ستارت الجديدة خطوة إجبارية ومشروعة ومبررة تماما اتخذها بلدنا.

السيدة معيان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): كرست ممثلة إندونيسيا، التي تكلمت بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، جزءا كبيرا من بيانها للفكرة المشوهة بأن إسرائيل تشكل تهديدا للمنطقة. ولا بد من النظر إلى الوراء بضعة أيام فقط في الفظائع التي ارتكبتها

منظمة حماس الإرهابية لإضفاء بعض الوضوح فيما يتعلق بالتهديد الحقيقي للمنطقة.

وأعرب ممثل الأردن، متحدثا باسم مجموعة الدول العربية، عن قلقه إزاء ما يسمى بالخطر الذي تشكله إسرائيل على الشرق الأوسط، ولكنه لم يشر إلى انتهاكات إيران المستمرة لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات أو تجنبها تقديم إجابات وافية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التحقيقات المتعلقة بأنشطة المواد النووية غير المعلنة التي تتم في مواقع نووية غير معلنة.

إنها أوقات عصيبة – أحلك الأيام – عندما نحفر قبور 1 300 من الأمهات والآباء والأبناء والبنات في إسرائيل الذين قتلهم الشر والكراهية، عندما نحفر قبور الذين أحرقوا أحياء في منازلهم، عندما نحفر قبور أولئك الذين ماتوا بشجاعة دفاعا عن الآخرين، عندما نحفر أصغر القبور، لأطفال كيبوتس كفار عزة. إنها بالفعل أيام حالكة.

وفي هذه الأيام الحالكة، سنتذكر أولئك الذين يقفون إلى جانبنا في الكفاح ضد الشر. وأود أن أقول لكم شيئا واحدا، سيدي الرئيس: إن حماس هي الشر. إنها تجسيد للشر ووكيل لجمهورية إيران الإسلامية. وأي شخص لا يزال بحاجة إلى دليل فلا أمل فيه وبالتأكيد هو خارج نطاق العقل.

(تكلمت بالفرنسية)

فمن التعصب إلى الهمجية، هناك خطوة واحدة فقط.

(تكلمت بالإنكليزية)

وقد اتخذت حماس تلك الخطوة، وأودت بحياة 1 300 من المدنيين الأبرياء – رجالا ونساء وأطفالا – قتلوا بسبب هويتهم، وليس بسبب أي شيء اقترفوه على الإطلاق.

إننا نجلس في قاعة الاجتماعات هذه اليوم لمناقشة مسائل نزع السلاح النووي. ولكن إذا كانت هذه الأيام الأخيرة قد علمتنا أي شيء، فهو أن كل ما يحتاج إليه المرء لتدمير كل ما هو جيد في هذا العالم هو الكراهية. ولن تسود الكراهية لأن شعب إسرائيل يقف في طريقها. وستكون لنا الغلبة. سوف ننتصر.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية)**:** طلبت الكلمة للرد على ما ورد في بيان ممثل الاتحاد الأوروبي حول تعاون سورية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يود وفد بلدي إيضاح أن البند الذي يناقشه مجلس محافظي الوكالة بشأن تطبيق اتفاق الضمانات في سورية يمثل أحد الأوجه السلبية لاستغلال بعض الدول لهذه الوكالة خدمة لخططها السياسية. ويؤكد وفد بلدي في هذا السياق أن سورية تعاونت مع الوكالة بكل شفافية، ومارست أقصى درجات المرونة، ولم تدخر جهدا لتسوية المسائل العالقة، بما في ذلك الاتفاق على خطة عمل لحلها. وتشهد التقارير السنوية للوكالة على تعاون سورية بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات، ووفائها التام بالتزاماتها بموجب هذا الاتفاق، وقيامها بتلبية كل طلبات التفتيش الدورية في مواعيدها.

وفيما يتعلق بما ورد في البيان حول البروتوكول الإضافي، يود وفد بلدي أن يشير إلى أنه من الواضح أن استمرار الخلط بين ما هو التزام قانوني لدولة عضو بموجب اتفاق الضمانات وبين ما هو إجراءات طوعية في إطار البروتوكول الإضافي، الخلط بين الأمرين بشكل متعمد بقصد التضليل هو أمر لا يستند إلى أي أساس قانوني، وإنما محاولة لخلط الأمور بهدف ممارسة التلاعب السياسي.

السيد صن يليانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*)**:** ردا على البيانات التي أدلى بها ممثلو ألمانيا وبلدان أخرى، والتي تكهنوا فيها بلا أساس بشأن سياسة الصين النووية، أود أن أدلي بالبيان التالي.

تبقي الصين على قوتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب للدفاع عن أمننا. ولم ولن نشارك في سباق تسلح نووي مع أي بلد. إننا نلتزم بالمبدأ المتمثل في أننا لن نستخدم الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف، ونعد بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أي بلد أو أي منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتعمل الصين على تحسين قدرتها الاستراتيجية لأن ذلك مطلوب لتحديث دفاعنا الوطني. ومطلوب أيضا معالجة مسألة الأسلحة القديمة والحفاظ على سلامة معداتنا النووية وأمنها. كما تحتاج الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى رفع مستواها بهذه الطريقة، وهذا ما تفعله بالضبط.

إن قدرة الصين النووية المحدودة ذات طابع دفاعي. إنها لا تستهدف أحدا. وما دام لا يوجد بلد يستخدم الأسلحة النووية ضد الصين، فلا داعي للنظر إلينا على أننا تهديد، ولا داعي للشعور بأي تهديد منا.

أما فيما يتعلق بالشفافية فيما يخص قوتنا النووية، فإننا نعتقد أن الشفافية تحيط بسياستنا ونوايانا وقدرتنا وحجم قوتنا. ولأننا واقعيون وعمليون، فإن سياسة الصين النووية تتسم بالشفافية الشديدة. فالصين هي البلد الوحيد من بين البلدان الخمس الدائمة التي التزمت بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية أو منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإذا جاز لي أن أسأل، من يجرؤ على أن يكون بهذه الشفافية؟

الحقيقة هي أنه لا يمكن لأي دولة حائزة للأسلحة النووية أن تتحلى بالشفافية الكاملة. وقد تدعي فرادى الدول الحائزة للأسلحة النووية تحليها بالشفافية فيما يتعلق بكمية الأسلحة النووية التي تمتلكها، ولكنها لا تعد بعدم استخدام الأسلحة النووية من الأساس. وتواصل رفع مستوى الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية القومية. وهذا المستوى من الشفافية يشكل تهديدا. إنه لا يحسّن الثقة المتبادلة، ولا يمنح أحد الشعور بالأمان. وتعتقد الصين أن الشفافية النووية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حجم القدرة النووية، والاختلافات الاستراتيجية والمذهبية فيما بين البلدان، استنادا إلى قدراتها الوطنية المختلفة على وضع هذه السياسات وتنفيذها.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لممارسة حق بلدي في الرد على الادعاءات والمزاعم التي لا أساس لها التي وجهها ممثل النظام الإسرائيلي ضد جمهورية إيران الإسلامية. ويرفض وفد بلدي رفضا قاطعا كل هذه الادعاءات. والواقع أن تلك الممثلة وجهت اتهامات تتلاءم تماما مع ممارسات نظامها وسلوكه خلال سبعة عقود من احتلال الأرض الفلسطينية، بما في ذلك ارتكاب جميع الجرائم الأربع الأساسية الواردة في القانون الدولي ضد الفلسطينيين: جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، والعدوان على جيرانها الفلسطينيين وغيرهم.

على مدى العقود السبعة الماضية، يشرد ملايين الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، وتهدم منازلهم وتدمر مزارعهم، ويقتل عشرات الآلاف منهم. وإضافة إلى الأراضي الفلسطينية، لا يزال جزء من لبنان والجولان السوري يرزخان تحت الاحتلال المستمر لهذا النظام.

ولا تزال قضية الجرائم الفظيعة التي يرتكبها هذا النظام في فلسطين معلقة أمام المحكمة الجنائية الدولية ولم تبرح كذلك منذ سنوات. ولا يزال "القتل المستهدف"، وهو مصطلح اخترعه هذا النظام لما تمارسه دولته من إرهاب واغتيالات داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى أراض أجنبية، السياسة الرسمية التي يمارسها هذا النظام. ومما يؤسف له أن هذا النظام لا يتقيد بأي نظام قانوني دولي، سواء كان قرارات الأمم المتحدة أو صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو اتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار. وليس من المستغرب أن أولئك الذين يطالبون إيران بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من جانب واحد يتجاهلون عمدا جميع المخالفات التي يرتكبها هذا النظام، بما في ذلك عدم امتثاله لاتفاقات عدم الانتشار، ورفضه إخضاع برنامجه النووي العسكري لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والأنشطة الإجرامية المستمرة والمزعزعة للاستقرار في المنطقة وضد الفلسطينيين.

وتحمل البلدان المستقلة عن حق هذا النظام المسؤولية عن دوره المزعزع للاستقرار في المنطقة وعن الفظائع الوحشية التي يرتكبها. ومن المفارقة أن هذا النظام، ولهتاريخ طويل من العمليات السرية والخفية، يتهم إيران بانتهاك خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو نفس الاتفاق الذي ساعد في تيسير تدميره مع الإدارة الأمريكية السابقة.

وفي العقود الأخيرة، لم يدخر النظام الإسرائيلي أي جهد للحيلولة دون إبرام اتفاق شامل وتنفيذه، سواء باغتيال علماء نوويين إيرانيين أو بالأنشطة الهدامة ضد بنيتنا التحتية الحيوية مثل الأعمال الإرهابية ضد منشأة ناتانز النووية أو محاولات إفشال الجهود الدبلوماسية.

لقد ذكرت بالفعل ما قاله رئيس الوزراء في المناقشة العامة للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة فيما يتعلق بتهديد إيران بالإبادة النووية (انظر A/78/PV.10). ولا نتوقع أن يلتزم هذا النظام بالمعايير والأنظمة الدولية. بيد أننا نأخذ على محمل الجد ما قاله هذا الشخص غير المتزن. ونحن أيضا نعتقد أن الكلمات تنطوي على معان، كما قيل من قبل (انظر A/C.1/78/PV.9)، ونحن نأخذها مأخذ الجد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا بعد ظهر اليوم. وأشكر خالص الشكر مترجمينا الفوريين على منحنا وقتا إضافيا. وبصفتي رئيسا للجنة الأولى، فإنني أقدر ذلك حقا.

وستعقد الجلسة المقبلة للجنة يوم الاثنين، 16 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة 10/00 في قاعة الاجتماعات هذه. ووفقا لبرنامج العمل، سنواصل المناقشة المواضيعية بشأن مجموعة الأسلحة النووية وسنستمع إلى إحاطة من رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي.

رفعت الجلسة الساعة 18/05.